القدس والسياسة الأمريكية
فى نظر القانون الدولى

السفير د. عبدالله الأشعل

الطبعة الأولى
القاهرة ٢٠١٨

السفير د. عبدالله الأشعل
مساعد وزير الخارجية الأسبق
أستاذ القانون الدولى والعلوم السياسية

القدس والسياسة الأمريكية
فى نظر القانون الدولى
الطبعة الأولى
القاهرة ٢٠١٨

الفهرس

١- الأساطير السياسية والقانونية فى الموقفين العربى والإسرائيلى من القدس
٢- القدس بين الطابع الدينى والطابع السياسى
٣- الموقف الأمريكى من القدس فى ضوء القانون الدولى
٤- الموقف العربى الإسرائيلى حول القدس فى نظر القانون الدولى
٥- أين تقف أطماع إسرائيل فى القدس؟
٦- تطور قضية القدس فى المدرك الشعبى والرسمى والمقررات الدراسية
٧- الدلالات السياسية والقانونية لقرار اليونسكو حول القدس
٨- قضية القدس وموقف المحكمة العليا الأمريكية
٩- التداعيات القانونية والسياسية لقانون الدولة اليهودية
١٠- قضية القدس ومصير أوسلو بعد ربع قرن
١١- نقل السفارة الأمريكية إلى القدس والدور الأمريكى فى أزمة القانون الدولى.

المقدمة

ستظل إسرائيل تراهن على اليأس العربى من نوال الحق فى القدس وعلى ضعف الذاكرة العربية وعلى تفتت العالم العربى ولكن ذلك فى حساب الزمن ليس حاسما وليس الفصل الأخير فى القضية ولذلك فإن التحدى الأكبر لهذا الراهن هو رهان مقابل على انعاش الذاكرة العربية وتسجيل أسس الحق العربى لعلى أجيال أخرى أكثر توفياً ينساب إليها هذا الحق فى الذاكرة الممتدة عبر الزمن فيناضلون استخلاص هذا الحق ولنتذكر أمرين على الأقل .

الأمر الأول هو أن إسرائيل فكرة سياسية جسدتها المؤامرة وقام بها مغامرون ظنوا أنهم حفروا مسيرة فى تاريخ المنطقة وأغراهم طول البقاء النسبى لأنهم يستطيعون تغير الجنات العربية فليس هناك أدنى شك فى أن إسرائيل كيان طارئ وأنه إلى زوال مثل كل الكيانات الغريبة التى عبرت فى الزمن فى المنطقة .

الأمر الثانى هو أن الصلبين قد احتلوا بيت المقدس لقاربة ثمانين عاماً أطول من عمر إسرائيل وكان المسلمون منقسمين ولكن وحدة مصر وسوريا هى التى مكنت قيادة صلاح الدين من كسر الموجة الصليبية العاتية واسترداد بيت المقدس فى القرن الثالث عشر الميلادى وهو نفس القرن الذى شهد تصدى المماليك فى مصر لهجمة بربرية أخرى جاءت من الشرق وهم التتار الذى دمروا الخلافة العباسية المنقرضة ثم دخل أحفادهم فى الإسلام وأقاموا أمبراطوريات لهم فى بلاد الفرس.

وقد عكفنا على اصدار عدد من الدراسات حول القدس بدأنها بمركز القدس فى اطار منظمة المؤتمر الإسلامى فى كتابنا المعنون أصول التنظيم الإسلامى الدولى الصادر فى القاهرة عام ١٩٨٨ وفى عام ٢٠٠٦ صدر عن دار المعارف فى سلسلة أقرأ كتاب: القدس لمن ، وفى عام ٢٠١٢ صدر عن هيئة الكتاب كتاب المركز القانونى للقدس وفى عام ٢٠١٤ نشرت أعمال ندوة فى بيروت بمركز الزيتونه حول إسرائيل والقانون الدولى وفيه بحث عن القدس وأخيراً فى عام ٢٠١٧ بحث فى كتيب لمؤسسة القدس الدولية حول قضية القدس فى المقررات الدراسية العربية

والإسرائيلية وهذا مؤشر حاسم فى تدهور مكانة القدس فى التعليم العربى انسجاماً مع تراجع المواقف السياسية العربية اتجاه القدس.

والذى دفعنا غلى اصدار هذا الكتاب هو أن قرار الرئيس ترامب بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل والعمل على نقل السفارة الأمريكية إلى القدس فى منتصف هذا العام ٢٠١٨ قد أثار عددا من القضايا فى المعسكر العربى بينما كسب الجانب الإسرائيلى قلب الولايات المتحدة تماماً وكان ذلك مؤشراً آخر على انهيار مكانة العرب والمسلمين وعجزهم عن الدفاع عن القدس رغم أن العالم كله انتقد هذا القرار على المستوى السياسى وعارضه على المستوى القانونى فى مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة. يضم هذا الكتاب عددا من القضايا التى تلقى الضوء أو المزيد منه على القدس رغم أن إسرائيل تقوم بتهويد شرق القدس بعد أن اكتفى العالم العربى والإسلامى بتسجيل رفضه من الموقف افسرائيلى وهى لحظة فارقة فى تاريخ القضية حتى نسبت أفأدة الأجيال القادمة بأن القانون قد اكتسحه الواقه ولكن الملكية أقوى من الحيازة الاستعمارية البربرية لكل فلسطين.

وختاماً لا مفر من إعادة قرأة صورة الإسراء حتى نتأكد أن للكعبة رب يحميها وأنه على ذلك قدير بعد أن تعجز أسباب الدنيا.

السفير د عبد الله الأشعل

القاهرة 29نوفمبر ٢٠١٨

1

الأساطير السياسية والقانونية

فى الموقفين العربى والإسرائيلى من القدس

القدس عربية اسلامية كفلسطين بلاجدال، ولكن المشروع الصهيونى استهدف القدس أيضاً، وإن كانت القدس قد صارت هى لب هذا المشروع رغم أن كتاب الدولة اليهودية لم يشر اليها أو الي مكان انشاء الدولة الجديدة، وصارت القدس هى محط المشروع ولحمته حتى ليظن المراقب أنه يريد القدس دون سائر فلسطين .

وقد لاحظنا أن الموقف الإسرائيلى من القدس قد تطور بحسب ضعف الموقف العربى، واتسم الموقف الإسرائيلى من القدس بالدقة فى التخطيط السياسى والقانونى والإعلامى، بينما قنع الجانب الفلسطينى والعربى بأنه يملك الحق فى القدس ولا حاجة به الى أبعد من ذلك.

الأسطورة الأولى: فى الموقف الإسرائيلى هى أن القدس عاصمة الدولة اليهودية الأولى ويجب أن تعود عاصمة لفلسطين التى صارت عندهم إسرائيل. صحيح أن اليهود سكنوا فلسطين وكانت القدس عاصمتهم لفترة، ولكن تغير الخرائط غير الانتماءات والملكيات حسب أوضاع القوة فى ذلك الزمان، ولذلك لا يمكن الاستناد إلى هذه الحجة التاريخية لإعادة فلسطين والقدس للي حوزة اليهود، وإلا غيرنا جميع خرائط العالم كلها.

الأسطورة الثانية: أن تقسيم فلسطين وتقسيم القدس، وتقسيم المسجد الأقصى هو نهاية المطاف فى المشروع. ذلك أن إسرائيل تلجأ الى التقسيم حتى تثبت الحق فى جزء ثم تدعى الحق فى الكل وفق ميزان القوة ولذلك فإن أعظم الأساطير هى ما تطرحه إسرائيل من سلام مع الجانب الآخر بعد أن تستولى على كامل فلسطين وكامل القدس.

الأسطورة الثالثة: هى أنها استولت على غرب القدس بزعم أنها تنقذها من تناحر العرب عليها وهى أولى منهم، أو أن هناك فراغا قانونيا فملأته بالاستيلاء عليها.

الأسطورة الرابعة: هى أن القدس مقسمة وأنها تريد توحيد شطريها واعتبارها عاصمتها الأبدية لها. وقد استجاب العرب لهذه الأسطورة ولذلك يطلقون على شرق القدس القدس الشرقية وأنها عندهم عاصمة الدولة الفلسطينية المستقلة الموعودة، رغم أنهم يرون حركة الاستيطان وعدم نية إسرائيل مطلقا فى أن تترك شيئا من فلسطين لأصحابها فأدى تراجع العرب أمام تمدد إسرائيل إلى الاتجاه إلى القبول حتى بتقسيم المسجد الأقصى مكانيا وزمانيا كما طلبت إسرائيل. ومن عادة إسرائيل أنها تضع الخطة كلها ثم تنفذها على مراحل حسب درجة انسحاب الجانب الآخر.

الأسطورة الخامسة: هى أن هناك فرقا فى السرعة بين الجانبين الإسرائيلى والعربى. مثلا ذكرت القدس كأحد المسائل الخمسة التى يتم التفاوض عليها بموجب أوسلو، ولكن اسرائيل واثقة أن المفاوضات الجادة غير واردة فلا ضير من إيهام العالم بايراد القدس لتهدئة خواطرهم مع الاستمرار فى سياسة الإلحاق. كان مجلس الأمن قد أدان ضم اسرائيل للقدس عام ١٩٨٠، وصمتت إسرائيل لتجاوزالظرف ثم استمرت فى خطتها فى استيطان شرق القدس حتى إذا ما أتمته يكون الضم.

الأسطورة السادسة: هى أن واشنطن تسعى إلى تسوية سياسية عادلة فى فلسطين، أو أن العرب لا يزالون على موقفهم حتى النظرى من القدس مما يجعل الظرف مناسبا لإسرائيل للمضى باطمئنان فى مخططها بدعم أمريكى صريح، مع أدانة أية معوقات وأهمها الانتفاضة الثالثة. فإسرائيل تعلم الحساسية تجاه القدس، وأنها تؤقلم الرأى العام على السلوك تجاه القدس وتمتص الصدمة وتنزع الرفض العربى الداخلى بالاعتياد عليه. كذلك وضعت إسرائيل خطة لتعويد الذهن العربى على قبول أن عاصمة إسرائيل هى القدس، فصارت تل أبيب لا تذكر على الإطلاق، وتصدرت القدس كل أحداث وعلاقات اسرائيل، ويبدو أن السادات قد بدأ هذه المسيرة ربما دون أن يقصد عند ما زار القدس وليس تل أبيب.

الأسطورة السابعة: هى أن العالم العربى والعالم الإسلامى يعمل على تحرير القدس، بل العكس، رغم كل التحركات المعلنة واللجان مثل لجنة القدس وإدارات فلسطين والقدس فى الجامعة العربية والمؤتمر الإسلامى.

الأسطورة الثامنة: هى إقرار العرب بسكوتهم فى مؤتمر مدريد على خطبة شامير رئيس وزراء إسرائيل بأن إسرائيل محدودة المساحة وأنه من الظلم مطالبتها بالانسحاب بعد سيناء من أى دولة عربية أخرى، وأن العرب جشعون وأرضهم كتلة واحدة تزيد على ١٤ مليون متر مربع.

الأسطورة التاسعة: هى سكوت العرب على التهام اسرائيل لربع مساحة فلسطين تقريبا(٢١,٥%) خارج حدود قرار التقسيم الذى خصص لليهود ٥٥,٥% وتجاهلوا أن قرار مجلس الأمن الصادر عقب حرب ١٩٦٧ (نكبة ١٩٦٧المصرية) يقتصر تعامله مع ما بعد الحرب من احتلال وظنوا أن القرار بمثابة إقرار من المجلس بأن ما ضمته إسرائيل فى فلسطين قبل الحرب مقبول والمهم هو ما حدث بعد الحرب.

الأسطورة العاشرة: هى أن العرب ظنوا أن إشارة مجلس الأمن إلى القدس الشرقية وحدها يعنى غض الطرف عن غرب القدس وبالتالى فلم يطالبوا بها وإنما يصرون على شرق القدس وحدها وهم يعلمون أن الاشارة إليها فى القرار لأنها أرض احتلت فى هذه الحرب، ولم يتطرق القرار إلى ما سبق الحرب من احتلال.

والغريب هو إصرار العرب على دولة فلسطين على حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧ قبل الحرب أى ٢٢% من أرض فلسطين ولم يقبلوا قرار التقسيم لأنه خيانة للقضية بينما قبلوا ما بعد القرار. والمفروض أن يعلن العرب مادام إعلانهم لاقيمة له عمليا، لكنه مهم تاريخيا وقانونيا عن الالتزام بقرار التقسيم وهو ما أكدت عليه محكمة العدل الدولية فى رأيها الاستشارى فى يوليو ٢٠٠٤ حول الجدار العازل.

الأسطورة الحادية عشرة: هى انسياق السياسة والإعلام فى العالم العربي وراء الخطة الإسرائيلية فى القدس.

فإسرائيل قسمت القدس كعادتها فى تقسيم المسائل تمهيدا لالتهامها فقسمت فلسطين ثم تسعى إلى التهامها جميعا، ثم قسمت القدس إلى غربية وشرقية وسار العرب وراءها وتسعى لضمها كلها ثم قسمت المسجد الأقصى زمنيا ومكانيا تمهيدا لمنع العرب عنه وهدمه أو الاستيلاء عليه وتحويله إلى مزار سياحى ليشهد على خيبة العرب والمسلمين الذين ينفقون أموالهم بالمليارات ويضحون بأبنائهم ومواردهم فى سبيل الشيطان. فهى غرب القدس وشرق القدس وليس القدس الغربية والشرقية، والذى قسمها هى اسرائيل التى تدعى أنها هى التى توحد المدينة بعد تقسيمها.

الأسطورة الثالثة عشرة هي أن السلام عند العرب واسرائيل له معني واحد. فاسرائيل تريد السلام الاسرائيلي اي الحصول علي كل فلسطين والعرب يريدون جزءا صغيرا تقوم دولة فلسطينية عليه الي جانب اسرائيل.

الأسطورة الرابعة عشرة هي ان اسرائيل تعترف باحتلال اراضي عربية او فلسطينية، والصحيح ان العالم كله يتحدث عن الاراضي المحتلة بينما تتحدث اسرائيل عن اقاليم مستردة.

فعلام يتناحر الفلسطينيون وهم يعلمون أن إسرائيل تسعى جاهدة إلى إدخالهم جميعا متحف التاريخ وكيف يساعد بعضهم إسرائيل على بلوغ هذا الهدف؟

أيها المسلمون جميعا قدسكم أولى بأموالكم وجهادكم ودمائكم، فلماذا احتدم الصراع الآن بينكم واشعلتم الفتنة من كل نوع فى صفوفكم، وكلكم تشهدون بوحدانية الله وبرسوله وتقرأون قرآنه وتتجهون فى صلواتكم إلى قبلة واحدة، وقد أسرى بنبيكم من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى ثم كان الأقصى القبلة الأولى ثم حول الله القبلة إلى مكة إكراما لنبيه ولم يلتفت إلى الخراصين ومن فى قلوبهم مرض، ولم يكن الإسراء بين مكة والقدس إلا رمزا للرباط المقدس، فلماذا لا تسمعون صرخات أولى القبلتين وتستمعون إلى همزات الشياطين فأضلت سعيكم .

وستذكرون ما أقول لكم وأفوض أمرى إلى الله.

2

القدس

بين الطابع الدينى والطابع السياسى

المشروع الصهيونى واضح منذ البداية وهو التهام كل فلسطين والقدس ولكن هذا المشروع يتم تنفيذه على مراحل وفقاً لاعتبارات سبق ذكرها. وتحاول إسرائيل أن تلقى ظلالا من الشك حول القدس بشكل خاص فقد تساءلت المواقع الإسرائيلية عن طبيعة النزاع حول القدس: سياسى أم دينى؟ حتى يمكن للقارئ العربى أن يتشتت بين الطابعين. فإذا كان النزاع سياسياً أى بين إسرائيل والفلسطينيين فلا علاقة بين القدس والعالم الإسلامى ولهذا السبب ركزت إسرائيل على أن النزاع فى القدس مع الفلسطينيين نزاع سياسى ولكنه عند إسرائيل قضية دينية توراتية ذلك أن إسرائيل وكبار الحاخامات يعتقدون أن اكتمال سيطرة إسرائيل على القدس وهدم المسجد الأقصى يقرب نزول السيد المسيح المخلص وهذه هى النقطة التى أقنع بها اليهود المسيحيين بأن الكتاب المقدس لهما كتاب واحد ينقسم إلى العهد القديم والعهد الجديد وأن هناك تكاملا بين المسيحية واليهودية واستندوا فى ذلك إلى حقيقة ثابتة وهى أن التوراة والانجيل وموسى وعيسى قد بعثوا لبنى إسرائيل على التوالى أما محمد صلى الله عليه وسلم فقد بعث للعرب وقد ترجم اليهود ذلك بأن النبوة فى بنى إسرائيل ومعها السيادة لليهود وهو تناقض واضح بين ادعاء الجمع بين اليهودية والمسيحية فى كتاب واحد ولكن القرآن الكريم أخبرنا بأن بنى إسرائيل كفروا بما أنزل عليهم وبرأهم من قتل عيسى رغم أن الجزء الاساسى فى العقيدة المسيحية قائم على أن اليهود فى عهد الرومان قد قتلوا عيسى وصلبوه .

كذلك شكك الإسرائيليون فى الرواية القرآنية عن القدس فقالوا أن القرآن تحدث فقط عن المسجد الأقصى ولم يتحدث عن القدس ومعنى ذلك أن المسجد الأقصى وحده هو ملك للمسلمين وأما القدس فهى مدينة مقدسة لليهود والمسيحيين أيضاً. والعجيب أن الدول العربية قد تراجع موقفها فى القضية من المطالبة بكل فلسطين إلى المطالبة بما تبقى منها بعد احتلال إسرائيل لمعظم أراضيها كذلك تراجع الموقف

العربى من المطالبة بكل القدس إلى المطالبة بشرق القدس بل المطالبة فقط بالمسجد الأقصى ووضعه هذا الاقتراح فى إطار سيطرة إسرائيل على المكان مع السماح بحرية العبادة لاتباع الشرائع الثلاثة.

ومن الواضح أن إسرائيل اختبرت المواقف العربية ومدى تمسكها بالقدس وخلصت إلى أن هناك ارتباكاً فى الموقف العربى علماً بأن قضية القدس واحتلال إسرائيل لها كاملاً عام ١٩٦٧ ثم حريق المسجد الأقصي هو الذى أدخل العالم الإسلامى مع العالم العربى فى القضية الفلسطينية وهذا هو السبب فى إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامى (التعاون الإسلامى الآن) عام ١٩٦٩ ومهمتها الاساسية هى استرداد الاماكن المقدسة وهى القدس فى فلسطين ومساندة الفلسطينيين فى مواجهة إسرائيل.

من الناحية الدينية يعتبر المسجد الأقصى القبلة الأولى للمسلمين بعد أن تقررت الصلاة بمناسبة الاسراء والمعراج فى العام الثانى للهجرة بل إن عمر بن الخطاب اعتبر مدينة القدس وليس فقط المسجد الأقصى وقفاً للمسلمين. ويشير القرآن الكريم إلى أن القبلة قد تحولت من المسجد الأقصى إلى بيت الله الحرام فى مكة إرضاءاً وتكريماً للرسول صلى الله عليه وسلم وهى رغبة ظلت كامنة فى نفسه ولم يبدها لأحد لقوله تعالي "قد نرى تقلب وجهك فى السماء فلنولينك قبلة ترضاها فول وجهك شطر المسجد الحرام.....".

ومعنى ذلك أن المسجد الحرام جزء من عقيدة المسلمين والدفاع عنه فريضة دينية. وليس معنى ذلك أن يترخص المسلمون فى باقى أجزاء القدس خارج المسجد الأقصى وإنما الواضح أن مدينة القدس جزء من فلسطين وأن فلسطين كلها عربية فإذا كانت مدينة القدس تضم المسجد الأقصى للمسلمين فإنها تضم كنيسة القيامة للمسيحيين وكلهم ملك للفلسطينيين . وقد أكدت منظمة اليونسكو فى قرارات متعددة أن مدينة القدس تخلوا من أى أثار يهودية وكان أخرها القرار الصادر عام ٢٠١٦ وهذا يناقض تماماً مزاعم إسرائيل وأنصارها.

من ناحية أخرى فإن وجود المقدسات فى بلد لا يعنى أن أتباع الشرائع لهم حق فى هذا البلد وتطبيقاً لذلك فإن مكة والمدينة تقع فى الأراضى السعودية وأن الحج والعمرة جزءا من عقيدة المسلمين كذلك فإن وقوع المسجد الأقصى وكنيسة القيامة فى القدس أو فى محيطها لا يعنى سلطة كل من هو مسلم أو هو مسيحى على الأماكن المقدسة مع الفارق بين زيارة المسجد الأقصى وزيارة بيت الله الحرام ولو استمر المسجد الأقصى قبلة للمسلمين لكان الحج إليه فريضة كما هو الحال مع بيت الله الحرام.

نخلص مما تقدم إلى أن القدس قضية دينية تخص المسلمين والمسيحين على امتداد المعمورة وهى قضية سياسية تخص الفلسطينيين أصحاب فلسطين ولا علاقة لإسرائيل بفلسطين أو بالقدس وأن ما تدعيه هو مجرد تبرير لاغتصاب قلب فلسطين وهو القدس.

وختاماً من الواضح أن إسرائيل قد بلغت نهايات مشروعها فى فلسطين وأنها دفعت الفلسطينيين إلى الحائط بمبررات زائفة وأشهرها عملية السلام فأى سلام يرجى بين ذئب يلتهم كل شئ وبين صاحب الأرض الذى قبل أن يفسح للاجئين اليهود مكاناً عندهم فإذا بالزائر يلقى بصاحب الدار خارج الدار وتلك لحظة كاشفة فى مسيرة المشروع الذى ظن أنه بلغ نهايته بقرار الرئيس الأمريكى بضم القدس إلى إسرائيل وتشجيع دول العالم على انتهاك كل المرجعيات القانونية التى تحكم الوضع القانونى لمدينة القدس وفلسطين.

الموقف الامريكى من القدس فى ضوء القانون الدولى

ظل الموقف الأمريكى منذ عام ١٩٤٧ حتى عام ١٩٩٥ يعتبر القدس مدينة واحدة وان اسرائيل استولت على غربها فى عام ١٩٤٩ كما احتلت شرقها فى إطار ما سمى خطأ حرب الايام الستة وهى فى الواقع ليست حربا وليست أياما على تفصيل ليس هذا مجاله . كذلك انتقدت الولايات المتحدة فى مذكرة رسمية صادرة من الخارجية الامريكيه عام ١٩٥٣ قانون العودة اليهودى . وفى مجلس الأمن خلال التداول حول القرار ٢٤٢ أكد المندوب الأمريكى على موقف حكومته وهو التمسك بقرار التقسيم ووضع القدس فيه وعدم الإعتراف بأى خطوة إسرائيلية للمساس بوضع القدس .

ولذلك لم يكن إعلان الرئيس الامريكى ترامب الإعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل وقرار نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس مفاجئا فى ضوء تحول الموقف الامريكى برلمانيا أى على مستوى الكونجرس بسبب تراجع الموقف العربى نتيجة المغامرات التى إندفع بها الحكام المستبدون العرب لأوطانهم خاصه غزو العراق للكويت الذى كان نقطة التحول الرئيسية فى الموقف الأمريكى . وإذا كان الكونجرس قد أقر بشكل نهائى عام ٢٠٠٢ بأن القدس عاصمة أبدية ودائمة لإسرائيل فإن موقف الرئيس الامريكى كان يتحدد بالمصالح الامريكية ومدى تهديدها ولذلك فإن الرئيس ترامب جاء إلى السلطة فى بداية عام ٢٠١٧ وقد أكتملت عناصر المأساة فى الجانب العربى والاسلامى والإسرائيلى والفلسطينى وبذلك لم يكن مفاجئا لنا سوى الخطة الشاملة لتصفية القضية الفلسطينية بالكامل فى إطار صفقة القرن التى ينفذها الأطراف العربية المختصة ذالك أن نقل السفارة الأمريكية إلى القدس وإطلاق يد إسرائيل فى تهويد القدس الشرقية والإستيلاء على المسجد الأقصى هى محطات لصفقة القرن التى سوف تتكشف جوانبها رسميا بعد عيد الفطر المبارك بحيث أصبحت المنطقة تسلم بحق إسرائيل وحدها فى الوجود على كل فلسطين رغم العبارات البلهاء التى ما زالات النظم العربية ترددها بشأن القدس .

فما هى القيمة القانونية للموقف الامريكى الذى يتناقض مع كل المرجعيات القانونية والسياسية السابقة ؟

وضع فلسطين يحكمه قرار التقسيم وكذلك وضع القدس وقد قدمت محكمة العدل الدولية فى قضية الجدار العازل عام ٢٠٠٤ شهادة قانونية حازمة بشأن الوضع القانونى لفلسطين والقدس وأن كل ما تقوم به إسرائيل يتناقض تماما مع هذه المرجعيات حتى اصبح التناقض بين القانون والأمر الواقع فى فلسطين يعكس الصراع بين الحيازة الغاصبة وصكوك الملكية القانونية. والحق أن فلسطين كلها للفلسطينيين والقبول بقرار التقسيم هدفه المرونه والإنحناء أمام الأمر الواقع الغاصب وعندما يريد المغتصب أن ينفرد بالغنيمة دون أهل الدار فإن الموقف يجب أن يعود إلى صورته الأولى وهى أن اليهود غزاه مستعمرون وأن فلسطين تتعرض لتهديد الوجود الفلسطينى فيها وليس الخلاف على قطعه ارض هنا أو هناك فإما اليهود أو الفلسطينيون على أرض فلسطين وغير ذلك يعتبر تدليسا وكسبا للوقت حتى تكتمل المؤامرة .

إسرائيل حاله خاصه في النشأه والوظيفة والمعاملات فعيدها الوطنى هو مأتم عند الضحية وتمددها يكون على جثة العرب ولذلك فليس من حقها أن ترغم الدول الأخرى على نقل سفارتها إلى العاصمة الجديدة وهى القدس والإحتماء بقاعدة أن الدولة حرة فى اختيار عاصمتها وأن البعثات الدبلوماسية يجب أن تقيم فى العاصمة وهذا لا ينطبق على إسرائيل قطعا لأن أختيارها للعاصمة ليس على أرضها وإنما هو إنتهاك لكل القواعد القانونية التى تحمى القدس.

قرار التقسيم وقرارات مجلس الأمن واليونيسكو بشأن القدس وخاصة القرارات التى ترفض المساس بالوضع القانونى للقدس وتحظر نقل السفارات إلى أرض محتلة .

وقد يقول قائل على سبيل المجادلة أن واشنطن نقلت سفارتها إلى غرب القدس وأن العرب لا يطالبون بها وإنما يطالبون بشرق القدس عاصمة للدولة الفلسطينية المرجوه ولكنى أقول لهم أن العرب وإسرائيل والولايات المتحدة لم يحترموا القرارات الدولية التى تتحدث عن القدس الواحدة وليس قدسين . وقد يقول قائل أيضا

أن التمسك بالقانون يقابله أمر واقع على الأرض والأمر الواقع هو الذى يصنع القانون مثلما أشارت خطابات الضمان الأمريكية فى نفس الوقت التى كانت محكمة العدل الدولية تقرر موقف القدس والأراضى الفلسطينية فى رأيها الاستشارى الصادر فى يوليو ٢٠٠٤

إذا كانت واشنطن وإسرئيل قد ذهب بهم الأمل بعيدا بقدر الرخاوه فى الموقف العربى والإسلامى فإن التعويل طويلا على الفلسطينيين وتضحياتهم ينطوى على ظلم لهم ونعتقد أن قضية القدس لن يقرر مصيرها ترامب وأنها ستظل موضع صراع متجدد ربما عامل تخمر لثورات عربية كبرى بعد أن يفيق الشباب المسلم الذى جندته المؤامرة لضرب الأوطان العربية والتنكر للقدس .

أعتقد أن التوطين يطمس الهوية كما يطمس أدلة الحق وينشئ واقعا جديدا بهيمنه جديدة ولذلك لابد من أن تقود النخب العربية المعركة من أجل القدس على كل المستويات وخاصة مستوى الوعى والأمل فقد ضاعت القدس قرونا أيام الصليبيين وبلغ تحلل العالم الإسلامى درجات أكثر بشاعه مما نرى فى مواجهة المغول والصليبيين وطاشت سهام رجال الدين اللذين اختاورا الواقعية على أصل الحق وكان ذلك خللا خطيرا فى عقيدتهم. والقدس عربية فيها أثار إسلامية ومسيحية ولا أثر لليهود فيها ولذلك فإن كل اثر صهيونى فى القدس أو فلسطين فهو دخيل محتل لها مع فارق هام بين الصهيونية والصليبية. فالصليبية هى غارة صليبية باسم الصليب على الشرق فمهما طال بقاؤها فإنها لم تمس الأرض والمقدسات وأما الصهيونية فهي تهدف إلى طرد السكان والإستيلاء على الأرض وتزوير الذاكرة التاريخية وإنشاء حقائق جديدة موصولة بتاريخ مزيف.

الموقف العربى الاسرائيلى حول القدس فى نظر القانون الدولى

رأيت إسرائيل منذ سنوات استولت بالقوة على شرق القدس عام ١٩٦٧ بعد استيلائها بالارهاب والمذابح على غرب القدس عام ١٩٤٩ على التمسك بأن الأمر الواقع هو الذى يلوى عنق القانون وأن ما يحدث على الأرض بالقوة يتحدى كل قواعد القانون . اعتمدت اسرائيل على ضعف الدول العربية وتطويعها وفق موازين القوة لصالح اسرائيل بسبب الاستبداد والفساد فى الوسط العربى وحجب الكفاءات عن الصفوف الأولى ، فأعلنت منذ السبيعنيات أن القدس أصلا كانت عاصمة الدولة اليهودية فى القديم وأنها عازمة على استراجاعها عاصمة للدولة اليهودية الجديدة وهى اسرائيل . وزعمت أن العرب هم من قسموا القدس إلى شرقية وغربية وتجاهلت أنها هى التى استولت بالقوة والارهاب على غرب القدس ونقلت إليها مؤسسات الدولة الغاصبة الوليدة وأسمتها القدس

الغربية . ولما استشعرت إسرائيل أن مهمه السلام مع مصر عام ١٩٧٩ تفتح لها الأبواب لاستكمال المشروع الصهيونى وأنها كما قال وزير خارجيتها الميلاد الثانى لدولة إسرائيل ، أقام الكنيست فى اغسطس ١٩٨٠على اصدار تشريع يقضى باعتبار القدس كلها شرقا وغربا موحدة وعاصمة ابدية (أى فى الماضى) ودائمة (أى فى المستقبل) لإسرائيل .

ولكن هذا الزعم يتناقض مع ثلاثة مصادر للقانون الدولى :- المصدر الأول: هو قرار التقسيم الذى يقضى بتدويل القدس لكى تصبح عاصمة للدولة الفيدرالية التى تضم الدولة العربية والدولة اليهودية المصدر الثانى : هو قرار مجلس الأمن ٢٤٢ الصادر فى نوفمبر ١٩٦٧ والذى أكد فى ديباجته على عدم جواز الاستيلاء على أراضى الغير بالقوة وعلى ضرورة الانسحاب الفورى وغير المشروط منها ، بالنسبة لكل الأراضى العربية والفلسطينية التى تم احتلالها فى نواع ١٩٦٧ ثم أكد القرار بصفة خاصه على أن شرق القدس أراضى محتلة ينطبق عليها نفس المبدأ الثابت من مبادئ القانون الدولى

المصدر الثالث : هو قرارات مجلس الأمن ى الفترة من ١٩٦٧ حتى ١٩٨٠ التى تكرس وضع القدس.

ولا يظن أحد أن تناول القرار ٢٤٢ لشرق القدس وحدها هو تسليم بأن غرب المدينة تترك لإسرائيل ، ولكن ذكر شرق القدس سببه أنها ضمن الأراضى التى تم احتلالها فى نزاع ١٩٦٧ الذى يتصدى له قرار المجلس كذلك فإن تأكيد القرار على انسحاب اسرئيل من الأراضى المحتله فى هذا النزاع لا يعنى مطلقا أن مجلس الأمن قد سلم بهذا القرار ، كما زعمت اسرائيل بأنه لا يمانع فى توسيع إسرائيل فى فلسطين خارج النسبة التى خصصتها لها قرار التقسيم عام ١٩٤٧ حيث بلغت نسبة ما استولت عليه اسرائيل خارج هذا القرار ٢١.٥% أى أن اسرئيل يوم ٥ يونيه ١٩٦٧ كانت قد استولت على ٧٨% من مساحه فلسطين التاريخيه ، وهى تضم أنها تشدد أراضيها القديمة ولا تحتل أراضى غيرها وتعتبر الفلسطنين غاصبين لهذه الأراضى ولكنها ترفع رأيه السلام حتى تخدر العالم وتستخف بهم وتكسب الوقت لإستكمال مخطط فرض الأمرالواقع ، ولذلك تهاجم الأمم المتحدة وتتهمها بالعداء

لليهود رغم أن اسرائيل استغلت الأمم المتحدة لإستخدام شهادة ميلادها وهو قرار التقسيم .

وظلت اسرائيل تكرس المطالبة بكل القدس كعاصمة لها رغم أنها وافقت فى اتفاق أوسلو ١٩٩٣ على أن مصير القدس سيقرر بالمفاوضات مع الفلسطنين ولكنها اعتبرت أوسلو من أهم المحطات بعد ١٩٦٧ ، ١٩٧٩ نحو تمدد مشروعها الصهيونى صوب إسرائيل الكبرى .

وأمام هذا التقدم الإسرائيلى، كان يقابله وبنفس القدر التراجع العربى خاصه بعد صفقة كامب دايفيد فورطت العراق مع ايران وبدأت الأطراف العربية تتحدث عن السلام وتقدم التنازلات المجانية لإسرائيل فى قمة الرباط العربية ١٩٨٢ ومكافأه لغزو إسرائيل لبيروت وإخراج المقاومة منها ثم تمكنت إسرائيل من القضاء على الانتفاضة الأولى بأسلوا وعلى الانتفاضه الثانية ٢٠٠٠ بعمليات كاسحه ٢٠٠٢ وهو العام الذى شهد قبيل عمليات جنين حصر عرفات فى المقاطعه ومنعه من المشاركة فى قمة بيروت العربية التى أخرجت المبادرة العربية للسلام وهى صبغه تقليدية ولكن إسرائيل استشعرتها واعتبرتها

من آثار تراجع العرب والمسلمين بعد مسرحيه ١١سبتمبر الامريكية فى نفس العام ٢٠٠٢ كانت القوات الأمريكية تستعد لغزو العراق وصدر قانون القدس من الكونجرس يلزم الإداره باعتبار القدس عاصمه لإسرائيل ويؤكد على قانونيه عام ١٩٩٥ بنقل السفارة الأمريكية من تل ابيب إلى القدس .

وتصاعد الموقفان الإسرائيلى والأمريكى بشكل أخص بعد غزو العراق ٢٠٠٣ وخطاب الضمانات ٢٠٠٤ نحو الاندماج الكامل خاصه فيما يتعلق بالقدس حتى وصل ترامب إلى السلطة عام ٢٠١٧ وتبلور صفقة القرن مما أدى إلى قراره فى ديسمبر ٢٠١٧ بالتأكيد على موقف الكونجرس من أن القدس عاصمة لإسرائيل وتقرر نقل السفارة الأمريكية إلى القدس وقد رد مجلس الامن باجماع الأعضاء على رفض القرار الأمريكى والتمسك بوضع القدس فى قرارات المجلس السابقة رغم إعاقه القرار بالفيتو الأمريكى ، وكذلك فعلت الجمعية العامه بثلثى أعضائها على الجانب الآخر :- إلى أى مدى كان الموقف

العربى والفلسطينى أحد عوامل جسارة الموقف الإسرائيلى والأمريكى؟

من الناحيه السياسيه، كان الجانب العربى يراوده أمل التسوية وفق قرارات الأمم المتحده فتساهل فى شروط التسوية ان قبل قرار التقسيم الذى تجاوزته إسرائيل وتمسك بعمليه السلام الوهمية التى أسقطها قرار ترامب حول القدس ، كما أعلن أنه يتمسك بقيام دولة فلسطينية على حدود ٤ يونيو ١٩٦٧ أى على ٧٨% فقط من مساحه فلسطين التاريخية ، وعاصمتها القدس الشرقيةمع ملاحظة أن القدس الشرقية والغربية تسمية إسرائيلية للإيهام بأن المدينه مقسمة وأنها هى التى وحدتها.

ومعنى ذلك أنه إذا كان العرب يتمسكون بهذه الصيغه لشرق القدس فإن ذلك تقسيم للمدينة ومختلف لقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولى. فقد تردد أن واشنطن ستنقل السفارة الأمريكية إلى غرب القدس رثيما يتم تهويد شرق القدس وتكريس هذا الوضع فى تسويه مقبلة تريد رعايتها.

والحق أن قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة تؤكد وحدة المدينة المقدسة رغم أنه يستحيل عودة غرب القدس إلى حالتها الأولى ، ويكون الموقف العربى قد تعامل مع الواقع وليس مع القانون.

والخلاصه أن خيار العرب بشرق القدس كعاصمة للدولة المأمولة لا يعنى قانونا التسليم بأن غرب القدس صارت أراضى إسرائلية ومن حق إسرائيل نقل السفارات إليها بعد إعلانها عاصمه لها ، بدليل أن العرب والأمم المتحدة يصرون على نقل السفارات إلى أى مكان فى القدس غربها وشرقها ، وأ ن وضع المدينه لابد أن يتم تسويته باتفاق الطرفين ، وهو ما ألمح إليه الموقف الأمريكى ولو من الناحية الشكلية .

فالقانون الدولى يعتمد القدس كلها وحدة واحدة ، وأن كلا القسمين الشرق والغرب محتل من جانب إسرائيل

أين تقف أطماع

إسرائيل فى القدس؟

يجب أن يفيق المسلمون لموقف إسرائيل التى ميزت بين تهويد القدس وتهويد المسجد الأقصى ، فرغم أن إسرائيل تدعى ملكية القدس شرقاً وغرباً ملكية تاريخية وسيطرة فعلية وتتآمر ضد الأقصى بإعتباره قبلة المسلمين الأولى فى صلاواتهم ألا أن إسرائيل وصلت فى ملف القدس إلى نهاية غريبة وهى هدم المسجد الأقصى بحجة البحث عن هيكل سليمان تحته ومع ذلك تريد أن تقتسم هذا المسجد مع المسلمين فأين تقف أطماع إسرائيل فى القدس وماذا فعل الملمون لوقف هذه الأطماع وماذا يجب أن يفعلون؟.

نقطة البداية الصحيحة هى البحث والتقييم الأمين لمشروع إسرائيل فى القدس ثم التقييم الأمين للجهود الإسلامية فى نفس الملف دون تجريح أحد أو التقليل من شأن أحد فالقضية أكبر من أى دولة إسلامية على حدا كما أن هذه القضية تخص عموم المسلمين.

المشروع الصهيونى فى القدس خطط له منذ مدة طويلة وهدف إلى الاستيلاء الكامل على المدينة وإزالة المقدسات الإسلامية فى القدس وفى مدينة خليل الرحمن فى الضفة الغربية وطمص آثار حطين فى جنين وقد أعدت إسرائيل لهذا الأمر عدته العلمية والمالية والإعلامية والسياسية وتتقدم يومياً نحو تحقيق هذا الهدف. تستند إسرائيل إلى قانون اصطنعته لنفسها وإلى حلفاء وتزوير التاريخ واستخدام كل أوراق القوة ضد سكان المنازل وأصحاب الأرض. على الجانب الآخر هناك المقدسيون الذين يتعرضون لإرهاب قطعان المستعمرين الصهاينة بإشراف السلطة الإسرائيلية ومحكمة عليا تساند المشروع الصهيونى وتأسس للعدل لليهود ضد الفلسطينيين. وهناك مساندات لفظية ووهمية من مئات المنظمات الإسلامية وأكثر من مليار ونصف مسلم فى العالم ولكنهم جميعاً لا أثر لهم فى المشروع الإسرائيلى وقد أنتشرت عشرات المراكز والمنظمات والمؤسسات التى تهدف إلى تعريف العالم بالقضية وإلى دعم صمود المقدسيين بقدر المستطاع ضد قرارات الهدم والإبعاد

الإسرائيلية الطاغية، وهناك لجان ومنظمات إسلامية ودولية ولجنة القدس الحكومية، ورغم كل ذلك يتقدم الالتهام الصهيونى للقدس ومسجدها الأقصى. الصخب الإسلامى والأموال الإسلامية المهدرة وجيوش المنظمات الإسلامية التى تملك من حسن النية ما يفوق بكثير الفاعلية لا يمكن أن توقف المشروع الصهيونى بعد أن تمكنت الحركة الصهيونية من الفصل بين العالم الإسلامى وبين قدسه وأقصاه. ورغم كل ذلك لا يزال الأمل فى استرداد القدس إذا خلصت النوايا والمقاصد وتوفرت الإرادة اللازمة.

6

تطور قضية القدس

فى المدرك الشعبى والرسمى والمقررات الدراسية

تقديم:

هدف هذا البحث هو قياس مدى اهتمام الشعوب والحكومات العربية والإسلامية بقضية فلسطين عموما وقضية القدس فى القلب منها، وكذلك موقع القضية فى المقررات الدراسية، وهذا يفيد فى وضع السياسات التى تكفل وضع القضية الفلسطينية والقدس فى الموقع الذى نريده لهما.

وقد أجريت دراسات سابقة حول موقع القدس فى عدد من المقررات الفلسطينية والعربية، خاصة فى الأدب والدراسات الإسلامية والتاريخية، وهى دراسات مفيدة يستفيد منها هذا البحث، ولكننا بحاجة إلى المزيد وفق منهج نأمل ينجح هذا البحث فى تأصيله ووضع الإطار العام للبحوث اللاحقة، فما دامت القضية مستمرة، فلابد أن يظل الاهتمام البحثى مستمرا لمحاولة تصويب المسارات وتذليل الصعاب قدر المستطاع فى بيئة متغيرة على الجانب العربى، ومتراجعة أيضا تحت ضغوط محلية وإقليمية، بينما المشروع الصهيونى له عقلية مركزية وأذرع أخطبوطية ويتقدم على حساب القضية كما سنوضح فى هذه الدراسة. هذا الصراع بين منطق الابتلاع والاقتلاع الصهيونى تحت مسميات مختلفة أليفة وناعمة لابد أن يقابله منطق التشبث والثبات فى فلسطين وفيما حولها ومحيطها العربى والإسلامى الذى نجح المشروع فى إيجاد مسافة بين العمود الفقرى والتشكيل العضلى العربى والإسلامى أو إن شئت فقل الحاضنة العربية والإسلامية.

وسنعالج الموضوع فى هذا البحث فى ثلاثة مباحث، نخصص المبحث الأول للعلاقة بين القدس وبقية عناصر القضية الفلسطينية على أساس أن القضية بعناصرها

لا تتجزأ، وكيف تحركت القضية وتأرجحت ولكنها فى إطار مسار التراجع. نعالج فيه أيضاً العوامل التى أدت إلى تراجعها وحدود هذا التراجع، وأهم هذه العوامل هو تقدم المشروع الصهيونى، كما نبين أوجه القوة والضعف فيه، على أساس أن طرفى الصراع فى إطاره الأوسع تحكمها نظرية zero sum game أى أنها معادلة صفرية عند إسرائيل ومختلفة عند الجانب الآخر.

ولذلك يعالج المبحث الثانى القضية العامة خاصة القدس فى المنظور الشعبى والرسمى الإسرائيلى، وفى الخطاب الرسمى فى الوثائق المختلفة، والمقررات الدراسية والتنشئة السياسية.

أما المبحث الثالث فيعالج الموقف العربى الإسلامى الشعبى والرسمى الإسرائيلى من القضية الفلسطينية والقدس بما فى ذلك المقررات الدراسية العربية.

وطبيعى أن هذا البحث المبدئى الذى يركز على المنهج لابد أن تتبعه أبحاث أخرى تفصيلية وتطبيقية ورصد مستمر لهذه القطاعات الدراسية والرسمية والشعبية.

المبحث الأول: علاقة القدس بالقضية الفلسطينية

لاشك أن مسار القضية الفلسطينية قد أثر على كل عناصرها قوة أو ضعفا، رغم خصوصية قضية القدس عند الطرفين، ولكن فى سياق القضية الأم.

ذلك أم مفهوم القضية الفلسطينية ونطاقها قد اختلف من مرحلة لأخرى ولكنها جميعا تبدأ بقيام إسرائيل عام ١٩٤٨ حيث بدأ الصراع العربى الإسرائيلى رسميا وشعبيا فى مصر والدول العربية خاصة بعد أن أدركت النخب فى مصر خطورة قيام دولة غاصبة لفلسطين فى نطاق الحيز الجغرافى لأمنها القومى، ولم يكن مصر غافلة عما يجرى فى فلسطين منذ بداية المؤامرة عليها، وبلغ الاهتمام ذروته بقرار مصر والجامعة العربية بإرسال قواتها المسلحة لمنع العصابات الصهيونية من إقامة الدولة على أراضى الفلسطيينين. ومعلوم أن هزيمة الجيوش العربية ونجاح الصهيونية العالمية فى إقامة إسرائيل كانت سببا فى تغير نظم الحكم وتولى العسكريين السلطة فى مصر وسوريا ثم تسبب امتداد الصراع إلى انتشار الانقلابات العسكرية فى العالم العربى وإن فضل القائمون بها وصفها بالثورة بسبب الصورة السلبية للانقلاب العسكرى فى المدرك الشعبى.

أدى الحكم العسكرى لمصر أن يرتبط نظام الحكم فيها دائما بإسرائيل التى لعبت دورا مركزيا فى كل التطورات السلبية فى العالم العربى، ومعه تأرجح وضع القضية رسميا وشعبياً وثقافياً وفى المقررات الدراسية، وذلك بسبب مركزية مصر فى العالم العربى مما جعل القضية الفلسطينية وقضية القدس تتأثر بشكل مباشر بتطور موقف نظام الحكم المصرى طوال العقود السبعة الأخيرة، مما يدفع إلى القول بأن نسبة عالية من الجهد لتحسين موقع القضية عالميا يعتمد على وضع مصر ونظام الجهد لتحسين موقع القضية عالمياً يعتمد على وضع مصر ونظام الحكم فيها دون سائر الدول العربية الأخرى التى تؤثر أيضاً ولكن بدرجات أقل.

فمصر فى العصر الملكى كانت تشعر بأهمية فلسطين ولكن على سبيل الوجاهة السياسية لأن الحركة الصهيونية فى مصر كانت تصور عند النخبة على أنها حركة خيرية خاصة بعد أزمة اليهود فى ألمانيا. ثم جاء العصر الناصرى وتمسكها بالقومية

العربية والوحدة العربية، فصارت فلسطين جزءا من الجسد العربى، ويلتزم العرب بدعمها إن لم يكن تحريرها. وبسبب ذلك ضرب المشروع القومى ومعه آمال التحرير وبدأت القضية تتخذ مسارا جديدا مع أنور السادات الذى تصور أن السلام مع إسرائيل ممكن وتسطتيع مصر بوزنها خاصة بعد انتصار أكتوبر أن تضمن هذا السلام، بل إن السادات أوعز بتحطيم مشروع عبدالناصر فى القومية والوحدة وركز على سيناء ولم يدرك أن الرقم المصرى لديه فائض قوة تعادل المطالبة بكل الأراضى السورية والفلسطينية المحتلة، فظهرت دعوات ضد القومية والوحدة، وربط المشروع الناصرى بضياع سيناء وفلسطين وتبنى نظرية أن الحرب مع إسرائيل غير مجدية ولم يدرك أن مصر لم تحارب إسرائيل وإنما كانت إسرائيل هى التى اعتدت على مصر عام ١٩٥٦ وعام ١٩٧٦.

هكذا قدرت إسرائيل أن شغل مصر بنفسها باتفاق السلام وإخراجها من معادلة القوة فى الصراعهو بداية الطريق لازدهار المشروع الصهيونى وتراجع اللحمة المصرية والعربية الفلسطينية وإذا كانت هزيمة ١٩٦٧ هو بداية الطريق لازدهار المشروع والصهيونى وتراجع اللحمة المصرية والعربية الفلسطينية وإذا كانت هزيمة ١٩٦٧ هى بداية ازدهار المشروع وظهور قضية القدس بشكل مستقل عن الضفة الغربية، وبداية الاستيطان فى شرقها المحتل، فإن هذا العام شهر أيضاً بداية ظهور الطابع الدينى للقدس، حيث التمم الإطار الإسلامى بالإطار العربى حول قضية القدس خاصة بعد حريق المسج الأقصى فى أغسطس ١٩٦٩ فأعقبه قمة الرباط الإسلامية فى الشهر التالى وبداية الاهتمام الإسلامى بقضية القدس(راجع التفاصيل فى كتابنا: أصول التنظيم الإسلامى الدولى) القاهرة ١٩٨٨ (كان الكاتب هو المستشار القانونى لمنظمة المؤتمر الإسلامى من ٨٥- ١٩٩٠معارا من وزارة الخارجية المصرية).

فظهور قضية القدس كان لها عدة أسباب: الأول هو حريق المسجد الأقصى والثانى هو استيلاء إسرائيل على غرب القدس بالإرهاب واحتلالها شرق المدينة عام ١٩٦٧، والثالث هو تقرير الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة الذى أدخل بتقريره قضية القدس بشكل منفصل إلى أروقة الدبلوماسية الدولية والثالث هو بداية

عصر الاستيطان الصهيونى بداية من القدس وإرهاصات ظهور القدس فى المشروع الصهيونى. الرابع دخول العالم الإسلامى وإنشاء منظمة المؤتمر الإسلامى وتخصيص إدارة للقدس إلى جانب إدارة فلسطين. والرابع هو اشتداد المقاومة الفلسطينية للاحتلال الإسرائيلى الجديد، والخامس هو تخلى الأردن عن القدس والضفة ١٩٨٨ فيما عرف بفك الارتباط تحت إلحاح منظمة التحرير الفلسطينية واعترافها بقرار التقسيم فى المجلس الوطنى فى الجزائر عام ١٩٨٨،بعد اعتراف الجمعية العامة عام ١٩٧٤ بأن منظمة التحرير الفلسطينية هى الممثل الشرعى الوحيد (وليس الأردن) للشعب الفلسطينى فى كل مكان ثم اعترفت إسرائيل على هامش اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣ بما سمى وثيقة الاعتراف المتبادل ثم ظهرت القدس بزيارة السادات لها ١٩٧٧ فى حركة غريبة لم يشرحها أحد حتى الآن، وقطعا لم يقصد الاعتراف بها لإسرائيل ثم كان ظهور القدس وقضية بشكل أكبر عندما أصدرت الكنيسيت الإسرائيلى فى أغسطس ١٩٨٠ قانونا باعتبار القدس عاصمة أبدية ودائمة لإسرائيل، وهذا هو الموقف المبدئى الإسرائيلى الذى تناوش به، وتعمل وفق مخطط مدروس لفرضه عمليا.هذا القانون أبطله مجلس الأمن فى حينه بقراره الشهير ٤٧٨ وهو من ركائز الوضع القانونى للقدس. فمحطات ظهور القدس بدأت فى الواقع بقرار التقسيم الذى أخرجها القرار ووعد بأن تكون عاصمة للدولة الفيدرالية اليهودية والعربية، ثم صدرت عشرات القرارات من الأمم المتحدة تحظر التصرف من جانب واحد فى القدس، وكذلك نص اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣.

خصوصية القدس عن العرب وإسرائيل:

أصرت الأمم المتحدة على أن القدس واحدة وكذلك الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة وأنه يجب تطبيق ما ورد بشأنها فى المواقف الرسمية الدولية، وأن ميرها يتم تسويته بالتفاوض ولكنه إسرائيل تصر على أن القدس الموحدة هى عاصمتها وتتراجع تل أبيب وتحرص إسرائيل على ممارسة السيادة على كل القدس، وتصر على ضمها عن طريق الاستيطان فى شرقها بعد أن نقلت إلى غربها كل مؤسسات الدولة العبرية وصار إعلامها وسياسيوها يركزون على الخط الثابت فى الموقف الإسرائيلى، رغم أن محكمة العدل الدولية أصرت فى رأيها الاستشارى حول الجدار

العازل على أن شرق القدس أراضى محتلة لا يجوز البناء عليها، كما وجهت اليونسكو ضربة قاصمة فى أكتوبر ٢٠١٦ بقرار صادم لإسرائيل وهو أن اليهود ليس لهم آثار فى القدس فأحبطت المزاعم الإسرائيلية بأنها تبحث عن هيكل سليمان تحت جدران المسجد الأقصى. هكذا بنت إسرائيل خصوصية سياسية ودينية للقدس وتعمل على استكمال مشروعها فى المدينة والمقدسات. من ناحية أخرى تجرى مراكز أبحاث إسرائيل وحلفائها الدراسات التى تحاول تعزيز هذا المطلب والتشكيك فى علاقة القدس بالمسلمين والمسيحيين. وقد فندنا مقولاتهم حول القدس فى القرآن فى كتابنا حول "الفكر القانونى والسياسى فى القرآن الكريم" الصادر فى دار الشروق/ القاهرة ٢٠٠٩.

أما الأسانيد القانونية لوضع إسرائيل فى القدس والتى روجها أساتذة القانون بها فقد فقدناها فى كتابنا حول المركز القانونى للقدس الصدار فى الهيئة العامة للكتاب عام ٢٠١٢ وكذلك بحثنا المنشور فى كتاب مركز الزيتونة فى بيروت عام ٢٠١٣ حول إسرائيل والقانون الدولى.

تطور الموقف العربى من القضية الفلسطينية والقدس:

يتراجع الموقف العربى باضطراد أمام تقدم المشروع الصهيونى كقاعدة عامة مما سنوضحه باختصار فى الصفحات التالية وأسباب هذا التراجع ومظاهرة حتى يتجه الجهد لمعالجته.

والقاعدة الثانية هى ارتباط القدس بمجمل الموقف من جوانب القضية الفلسطينية، والقاعدة الثالثة هى أن التراجع فى القدس كان أكبر من التراجع فى الجوانب الأخرى، والقاعدة الرابعة هى أن التراجع العربى غير منظم، بينما التقدم الصهيونى بالغ التنظيم والتخطيط. القاعدة الخامسة هى أن تقدم المشروع صوب القدس ارتبط بمعدل إخفاء أسم فلسطين، ولكن تقدمهم صوب القدس أسرع رغم المقاومة الفلسطينية لهذا التقدم على كل الجهات.

القاعدة الخامسة هى أن ازدها الأمل لتحرير فلسطين والقدس مع ثورات الربيع العربى أفزعت إسرائيل والصهاينة العرب، لأن هذه الثورات هدفت إلى حكم الشعوب محل الحكم الاستبدادى الأسرى أو العسكرى أو الدينى، وإنشاء نظام ديمقراطى فلا تبقى إسرائيل النموذج الفريد فى المنطقة وفقد مبرر وجودها.

ولذلك فإن التراجع فى قضية القدس وفلسطين شهد موجه جديدة بانتكاس هذه الثورات وبداية مشروع تفتيت الدول العربية المحيطة، وهى الوجه المضاد لمشروع القومية والوحدة، والذى بدأ عمليا منذ ١٩٦٧. القاعدة السادسة هى أن إسرائيل لم تعد تعمل وحدها بل بتجنيد الصهاينة العرب واستغلال شعار السلام لغزو العقل العربى وتخديره ثم استخدام ثقافة السلام لتغيير وقائع التاريخ والقضاء على الذاك العربية. وهكذا بدأ التراجع العربى عن المشروع القومى وعن القضية والقدس، عبر محطات نوجزها فيما يلى:

١- عقب اتفاقية كامب دافيد وتحييد مصر، انحسر الصراع العربى واختزال فى النهاية إلى فلسطين/ إسرائيلى، حيث وقعت تحولات فى هذا المنحدر بدأ بضرب المفاعل النووى العراقى بتواطؤ عربى، والشقاق السعودى/ الإيرانى بقيام الثورة الإسلامية التى رفعت شعار تحرير القدس لتعويض الانحسار العربى ثم الحرب العراقية الايرانية واحتلال بيروت وإخراج المقاومة الفلسطينية وميلاد حزب الله ثم غزو العراق للكويت وموقف عرفات فى كانت الانتفاضة الأولى تعقد آثارها ١٩٨٧، قرار التقسيم ١٩٨٨ وقضية مكتب المنظمة فى نيويورك ثم محادثات واشنطن، ثم أوسلو ١٩٩٣ والشقاق السعودى/ الإيرانى، السورى يتسع على حساب القضية، وذبول منظمة التحرير وبرز السلطة الفلسطينية من ثمار أوسلو حتى وصلنا إلى قمة بيروت وحصار عرفات.

٢- المحطة الرئيسية الثانية فى انحسار القضية هى استكمال ما بدأته قمة الرباط ١٩٨٢ وسط أحداث بيروت والمقاومة بمبادرة سعودية (الأمير فهد) حيث أعلنت قمة بيروت ٢٠٠٢ المبادرة العربية للسلام فى الوقت الذى فشلت فيه هذه القمة من استحضار عرفات من محبسه فى المقاطعة. خلال ذلك كانت

واشنطن قد تخلت عن مواقفها النظرية فى القضية انعكاسا للانسحاب العربى منها وبداية الحرب الباردة العربية، حيث تمكنت واشنطن من سحب قرار الجمعية العامة عام ١٩٩١ حول اعتبار الصهيونية حركة عنصرية، وفى عام ١٩٩٥ أصدر الكونجرس قانونا باعتبار القدس عاصمة لإسرائيل تعزز عام ٢٠٠٢ وهو ما يتناقض مع مذكرة الخارجية حول القدس عام ١٩٦٣ فى الوقت الذى كانت واشنطن تحشد قواتها انتظارا لغزو العراق وفى عام ١٩٥٤ أكدت واشنطن استمرت فى تل ابيبوالاعتراف بها كعاصمة ١٩٦٢ فكان طبيعا أن تفشل المفاوضات على أساس أوسلو وحيث كانت القدس ضمن البنود الخمسة للمفاوضات، وحيث تمكنت إسرائيل من تفجير الانتفاضة الثانية حول المسجد الأقصى ٢٠٠٠ (قرار النواب الأمريكى عام ١٩٩٩ بأحياء الذكرى الثلاثين لتوحيد القدس، يؤكد على قرار سابق ١٩٩٠وقضاء شارون عليها فى جنين ٢٠٠٢ (وكانت واشنطن قد عارضت نقل الخارجية الإسرائيلية عام ١٩٥٣ إلى القدس). وفى ٢٠٠٣ تم غزو العراق ثم اغتيال عرفات والحريرى وتورط حزب الله وسوريا رغم شهر العسل الأمريكى الإيرانى فى العراق منذ ٢٠٠٣، ثم العدوان على لبنان ٢٠٠٦ وانتخابات فلسطين وتقدم حماس وبداية الشقاق الفلسطينى ٢٠٠٧ واستهداف غزو ٢٠٠٨/٢٠٠٩، ثم ٢٠١٢، ٢٠١٤ بالعدوان والسحق والاغتيالات والحصار، وكان عدل جسارة إسرائيل متسعا مع معدل الانسحاب العربى، مع تكثيف الاستيطان فى القدس وضرب المقاومة والتنسيق الأمنى بين السلطة وإسرائيل ضد المقاومة.

٣- المحطة الرئيسية الثالثة هى ثورات الربيع العربى ٢٠١١ التى أزعجت إسرائيل وآفنت بحكم الشعب ضد حكام استأنستهم إسرائيل وواشنطن فارتفعت آمال فلسطين، فدعمت إسرائيل الثورات المضادة وأحبطت هذه الثورات فزادت المقاومة ضعفا، وزاد الانسحاب العربى كما زاد التشقق فى الساحة الفلسطينية وتعنت إسرائيل فى القضية كلها واستمر تخططها ضد القدس.

أعرب السفير الإسرائيلى الجديد فى مصر أكتوبر ٢٠١٦ أن مهمة إسرائيل احتراق الشعوب بعد اختراق الدول وتمزيقها بالإرهاب المسمى بالإسلامى كداعش وغيرها.

فى هذه الأثناء ظهرت تركيا على الخط وحدثت أزمة مع إسرائيل، ثم تسوية وتقارب، بينما حماس وحزب الله وإيران ثم اسنزافهم فى المحرقة السورية، فضلا عن الشقاق الدينى والسياسى بين فلسطين المخيمات فى سوريا ولبنان بين فريق السلطة والفريق الآخر الذى اختطفته الجماعات المسلحة واستنزاف السعودية وقطر أيضا فى هذا الصراع.

ثم ظهرت ورقة الأكراد فى العراق وسوريا، وتحدد الأزمة الكردية مع تركيا فى الوقت الذى تعاطفت إسرائيل مع الأكراد ومع الجماعات المسلحة.

خلال عام ٢٠١٦ ظهرت موجة جديدة من ثورة الشباب الفلسطينى ضد التوحش الإسائيلى وانسداد أفق كل التسويات، بينما وقعت أزمة بين نظام يوليو ٢٠١٣ فى مصر وحركة حماس لأسباب كثيرة أهمها تقارب النظام مع إسرائيل وأمله فى ن يلعب دورا فى التسوية، مما أضاف أعباء على أهل غزة ومزيدا من إغلاق معبر رفح، وتأثر غزة بالحالة الأمنية فى سيناء وورقة الإخوان المسلمين.

وأخيراً التقارب المصرى/ الإسرائيلى، والسعودى الإسرائيلى وأثر ذلك على القضية الفلسطينية وقضية القدس يقابل هذه التطورات السلبية، الاعتراف بالدولة الفلسطينية عالميا والانضمام فلسطين إلى الجنائية الدولة وقرار مجلس الأمن حول المستوطنات فى الأسبوع الأخير من ديسمبر ٢٠١٦ وامتناع واشنطن عن التصويت، وتحدى إسرائيل له والإعلان عن مخطط جديد للاستيطان، واطمئنانها إلى إدارة ترامب التى عينت سفيرا فى إسرائيل لنقل السفارة إلى القدس.

وقد لحق التراجع العربى أيضاً شروط التسوية، حيث التزم العرب والمسلمون بصيغة الأرض مقابل السلام التى أعلنتها إدارة ريجان الثمانينات من القرن الماضى. أما السلام فهو السلام الإسرائيلى وأما الأرض فهى الأرض المحتلة منذ الخامس من يونيو ١٩٦٧ أى ٢٢% مما

تبقى من فلسطين، التهمت المستوطنات منها أكثر من نصفها، وتصر إسرائيل على ضمها إليها بسكانها والأرض الفلسطينية بما فى ذلك الجدار ولاعبرة عندها بقرارات الأمم المتحدة أو محكمة العدل الدولية.
أما القدس فقد قنع العرب والمسلمون بشرق القدس التى يلتهمها الاستيطان عاصمة للدولة الفلسطينية، بينما لم تعد إسرائيل الآن بقر يحل الدولتين بل دولة واحدة هى إسرائيل بعد محو فلسطين. وبذلك تنازل العرب حتى من الناحية النظرية عن غرب القدس وعما استولت عليه إسرائيل خارج قرار التقسيم فى الفترة من ١٩٤٨ حتى الخامس من يونيو ١٩٦٧ ويتجاوز ٢١% من أراضى فلسطين التاريخية.
والقدس مركز القضية التى تفرغت إلى لاجئين وعودة وأسرى وأرض محتلة واستيطان وتعذيب وحصار لغزة وإبادة ...إلخ

الخلاصة: طوال العقود السابقة كثرت عناصر القضية الفلسطينية وتفردت قضية القدس، وتراجع الموقف العربى وتفاقم الشقاق الفلسطينى، وانعكس تدهور القضية الفلسطينية على قضية القدس وتوحش الموقف الإسرائيلى.

المبحث الثانى: خصوصية القدس فى المنظور الإسرائيلى

قام المنظور الإسرائيلى للقدس على أساس دينى وأنها عاصمة إسرائيل فى الماضى والحاضر، بافتراض أن إسرائيل تمحو أسم فلسطين وتريد أن تخلص الأرض كلها لها وفقا لنظرية الاسترداد الإسرائيلية. ولذلك ظهرت هذه النظرية بشكل أوضح فى رد فعل إسرائيل يوم صدر قرار التقسيم حيث علق بيان أبا إبيان مندوب الوكالة اليهودية فى الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ قبل عام من قيام إسرائيل بأن المجتمع الدولى بهذا القرار قد اعترف أخيراً بأننا كنا دائما هنا فى فلسطين وأننا تشتتنا واستولى الفلسطينيون على أرضنا ولا يهم نسبة الأرض لنا فى قرار التقسيم فسوف تستخدم قوتنا فى استرجاع كل فلسطين، والمهم هو الاعتراف بهذا الحق التورانى والتاريخى. هذا بالنسبة لكل فلسطين، ولكن إسرائيل بعد ١٩٦٧ ركزت على فصل القدس عن الضفة الغربية واستندت إلى أن قرار مجلس الأمن ٢٤٢ يتحدث عن شرق القدس

وحدها فأغفل العرب غرب القدس رغم أن القرار كان يعالج الآثار المترتبة على عدوان ١٩٦٧ وأكد فى ديباجته على مبدأ عدم جواز الاستيلاء على أراضى الغير (العرب فى مصر وسوريا وفلسطين) بالقوة، ودعا إسرائيل إلى الانسحاب من الأراضى المحتلة فى حرب ١٩٦٧ واستخدم العرب المصطلح الإسرائيلى القدس الغربية والشرقية رغم أن العالم كله يتعامل مع القدس كوحدة واحدة. ولذلك تتحدث إسرائيل عن قدس واحدة موحدة وكأن العرب هم من تسمها وتضمها، الشق الغربى بالإرهاب وفرض الأمر الواقع والشق الشرقى بالعدوان والاحتلال والاستيطان. والطريف أن نظريات إسرائيل لتسويغ الاستيلاء على القدس تناقض نظرية لاسترداد وتناقض مع بعضها، (أنظر كتابنا عن المركز القانونى للقدس، القاهرة ٢٠١٢) لكن إسرائيل تبرر الاستيلاء عليها ثم تطبق نظرية الاسترداد، التى يترتب عليها ثلاثة نتائج على الأقل، الأولى: أن جرائم إسرائيل ليست عندها جرائم وإنما عقاب لمن يتمسكون بأرض إسرائيل ويرفقون إعادتها إليها طوعا. الثانية أن المقاومة الفلسطينية إمعان فى اغتصاب الأرض واستمرار لاحتلالها.الثالث أن المجتمع الدولى يتحدث كما يشاء عن أراضى محتلة خارج حدود قرار التقسيم والمنافع والإضافات كطرح النهر من ١٩٧٤-٤ يونيو ١٩٦٧.وتقوم دعم إسرائيل لكى تصبح دولة يهودية خالصة ودعمها هو واجب توراتى، لأن اكتمال إسرائيل يؤذن بتحقيق النبوء التوراتية وهى نزول السيد المسيح وتخليص العالم. معنى ذلك، إذا كنا نحن العرب نميز بين اليهودية كدين،والصهيونية كمشروع سياسى استعمارى عنصرى استيطانى، اليهودية نؤمن بها، والمشروع نحاربه ونناهضه، فإن الصهيونية هى واجب يهودى، ولذلك سمح هذا المفهوم بالحديث عن الصهيونية غير اليهودية، فدعم الصهيونية التزام دينى عند اليهود والتزام أخلاقى وإنسانى عند غيرهم مثل اليمين المسيحى فى أوروبا وأمريكا (راجع كتاب رجينا الشريف: الصهيونية غير اليهودية، سلسلة عالم المعرفة- الكويت، ١٥ ديسمبر ١٩٨٥).

تعتمد سياسة إسرائيل ونظريتها إزاء القدس على المحاور الآتية:

أ- أن القدس جزء من فلسطين، وكلها لإسرائيل.

ب- أن القدس كمدينة شئ، والمسجد الأقصى وأكنافه شئ آخر. والطريف أن العرب وصل انحسارهم إلى حدا الحديث عن المسجد الأقصى وليس المدينة كلها ويفصلون بين المسجد والمدينة، عندما يلحون على زيارة الأقصى وكأنه مزروع فى الخلاء وليس محتلا ضمن القدس من جانب إسرائيل. كذلك اتجهت إسرائيل والعرب إلى التركيز على حرية العبادة والترخص فى مسأل السيادة. وتحركوا من وضع أن القدس عربية إسلامية ومسيحية كما أكدتها اليونسكو إلى أنها متنازع عليها.

ج- اغفال تل أبيب والتركيز اعلاميا وسياسيا على مدينة القدس التى انتقلت اليها كافة أجهزة الدولة منذ عام ١٩٤٩. حتى ظن العالم أن القدس هى عاصمة إسرائيل.

د- تلجأ إسرائيل إلى الاستيطان مكان الفلسطينيين حتى تلجأ بعد ذلك إلى الاستفتاء وتقرير المصير عندما يصبح اليهود أغلبية.

ه- تلجأ إسرائيل إلى كل صور التنشئة السياسية لفرس نظريتها وتبعية القدس لها عند الشعب بالإعلام، وعند رواد المعابد برجال الدين، وعند الناشئة فى المنزل والمدرسة والجامعة ولذلك تركز المقررات الدرامية الإسرائيلية على نظرية إسرائيل ولا تعرض بالطبع النظرية العربية، خلافا للإعلام العربية الذى تظهر فيه شخصيات إسرائيلية وتنقل مقالات للكتاب الإسرائيليين.

و- تعمل على تغيير المناهج الفلسطينية والعربية لكى تصبح إسرائيل حقيقة مدرسية ويتقلص كل ما يتعلق بفلسطين والقدس وفرض ذلك على الطلبة العرب والفلسطينيين ورجال الدين والإعلام .

ز- تشويه التاريخ والموجهات مع العرب والحركة الصهيونية برواية إسرائيلية. ومن آسف أن الجانب العربى يبدى من الترخى والتجاوب معها بما يرضى إسرائيل.

ح- أما على المستوى الدولى فهى تصر على أن القدس لإسرائيل وهى العاصمة وقد تنجح فى دفع دول إلى نقل سفارتهم من تل أبيب إلى القدس خلال عهد ترامب. وتستميت إسرائيل فى صد ما تسميه هجمات وظلم الأمم المتحدة لها وهى تفخر بأنها الدولة الوحيدة البعيدة عن الإرهاب والممتعة بالديمقراطية وسط بيئة همجية ، وهو ما أكده نتانياهو وهو يحث واشنطن على استخدام الفيتو على قرار الاستيطان.

ط- وبالطبع فإن الأيديولوجية الصهيونية تسكن كل يهود إسرائيل والعالم وكل مؤسساتها وأحزابها، ومع ذلك ينسى البعض هذه الحقيقة ويراهنون خطأ على قضائها أو اختلاف أسماء أحزابها أو شخصياتها الدينية، رغم أن خطابهم يقطر احتقارا وحقدا على العرب والمسلمين ويبرر إبادتهم وهم لا يخفون ذلك. (مقالات د. اللراوى فى الجزيرة نت)

ى- الاستيطان والعشوئيات التى تدعمها الحكومة وإن اعتبرتها غير قانونية وتبلغ حوالى مائة مركز إيواء ويوجد فى شرق القدس وفق تقارير بيت سليم ١٤ مستوطنة حوالى ربع أو ثلث مليون نسمة، كانوا يوم توقيع أوسلو ١٤٦ ألفا. وبالطبع الاستيطان يسبقه المصادرة.

7

الدلالات السياسية والقانونية

لقرار اليونسكو حول القدس

في الخامس عشر من أكتوبر ٢٠١٦ أصدر المجلس التنفيذي لمنظمة اليونسكو مشروع قرار يجب أن يعتمد من المؤتمر العام. هذا المشروع يختلف اختلافا تاما عن جميع قرارت اليونسكو السابقة وقرارت الجمعية العامة ومجلس الأمن في نقطة أساسية . فإذا كانت جميع قرارت اليونسكو الصادرة منذ احتلال إسرائيل لشرق القدس أو القدس القديمة عام ١٩٦٧ قد حرصت علي أن تدافع وتحافظ علي آثار المدينة القديمة ضد العبث الإسرائيلي عن طريق الحفريات ، فإن مشروع القرار الأخير قد ضرب إسرائيل في مقتل لأنه ببساطة يقول أنه ليس هناك أي مصلحة أو آثار يهودية أو مسيحية في القدس القديمة وأن حائط البراق، مسري الرسول صلي الله عليه وسلم إلي السماوات العلا جزء لا يتجزأ من المسجد الأقصي ومما يذكر أن إسرائيل تزعم أن هيكل سليمان يقع تحت هيكل المسجد الأقصي وأن الجبل المقدس هو الذي دفن فيه موسي ولذلك دفن الرئيس السابق لإسرائيل شمعون بيريز ولم يعترض الفلسطينيون .وكانت قرارات اليونسكو قد سجلت منذ سبعينات القرن الماضي أن إسرائيل تنتهك بشكل متعمد قرارات الأمم المتحدة وتفرض أمرا واقعا يناقض الوضع القانوني المستقر لمدينة القدس.

هذا القرار الأخير يقطع الصلة بين إسرائيل والقدس القديمة التى تقوم بتهويدها والاعتداء علي المسجد الأقصي فيها وتعتبر أن أي حفريات فيها عدوان صريح علي آثار إسلامية خالصة وهي جزء من التراث الإنسانى الذي يجب علي المجتمع الدولي كله أن يدافع عنه.

خطورة هذا القرار بالنسبة لإسرائيل تكمن في أنها تضرب مشروعها في الصميم. فقد بنت هذا المشروع علي مجموعة من الخرافات التوراتية والمزاعم التاريخية وأن هذا الزعم هو أساس سعي إسرائيل إلي اعتبار القدس بشرقها وغربها عاصمة أبدية موحدة لإسرائيل . فإذا كانت إسرائيل واليهود لا علاقة لهم بهذه الأرض دينيا أو

تاريخيا فمعنى ذلك أن المجتمع الدولي قد دفع بالتدليس إلي إنشاء إسرائيل . لأن إنشاء إسرائيل قد قام علي أساسين بحيث كان قرار التقسيم مجرد أداة في نظر إسرائيل لتصديق وتكريس هذين الأساسين وهما :
الأساس الدينى التاريخي أي مملكة بنى إسرائيل بالقدس . فإذا قبلنا بهذه الحقيقة التاريخية فإن هذه الحقيقة تعنى أن مملكة داود وسليمان لم تكن في القدس القديمة مما يعنى أن ادعاء إسرائيل في القدس القديمة لا أساس له مطلقا ويهدم أساس علاقة اسرائيل بكل فلسطين . أما الأساس الثانى لقيام إسرائيل فهو الأساس الإنسانى أي استقبال اليهود المضطهدين في أوروبا خاصة وأن مشروع هرتزل لم يحدد مكانا معينا لإقامة الدولة وأن اليهود قد اخترعوا صلة لهم بفلسطين . ومعلوم أن قيام مملكة بنى إسرائيل لا يعطى يهود اليوم الحق في العودة إلي فلسطين لإحياء هذه المملكة لأننا لو سلمنا بذلك لعاد العرب المسلمون الي الأندلس وهم الذين أقاموا حضارة فيها واستمرت مملكتهم ثمانية قرون أي عشرة أضعاف مملكة اليهود في فلسطين ولتغيرت خرائط العالم.

وقد قدم مشروع القرار سبعة دول عربية بالإضافة إلي فلسطين أي كل الدول العربية الأعضاء في اللجنة التنفيذية والتى تضم ٥٨ عضوا وهي مصر والمغرب والجزائر ولبنان وقطر وعمان والسودان . حصل مشروع القرار علي موافقة ٢٤ صوتا واعترضت عليه ستة دول من بينها الولايات المتحدة وبريطانيا وهولندا بينما تغيبت دولتان عن التصويت. وكان العدد الأكبر للدول الممتنعة عن التصويت وهي ستة وعشرون دولة.

أما تفسير التصويت فهو أن الدول الممتنعة تقر أيضا بأنه لا علاقة لليهود بالمدينة القديمة وكذلك المتغيبون أي أن ٥٢ دولة يقرون بهذه الحقيقة ولا يعترض عليها إلا ستة دول صديقة لإسرائيل . والملاحظ أن الدول العربية الثمانية من بينها مصر رغم مواقفها الأخيرة المجاملة لإسرائيل في الأمم المتحدة.

وقد لفت النظر موقف إسرائيل الذي رفض القرار وقطع علاقته باليونسكو وإتهامها بتسيس المنظمة وبأن الدول العربية هيمنت عليها وبأن المنظمة تحمى الآثار التاريخية ولكنها لا تقرر التاريخ وإنها خرجت عن ما هو معلوم من أن المدينة

القديمة مقدسة عند الأديان الثلاثة . هذا الموقف الإسرائيلي يثير نقطة هامة من يقرر إذا كانت الآثار المصرية في مصر أو أنها تتبع الأديان الثلاثة وما الفرق بين الموقفين ؟ إذا كانت إسلامية خالصة فإن ذلك يبرر سيطرة المسلمين عليها وإذا كانت تخص الأديان الثلاثة فيحق لممثلي هذه الأديان أن يشرفوا علي حرية العبادة والزيارة فيها . وهذا يفتح الباب لإسرائيل أن تفتح السيادة للمدينة مع الالتزام بحرية العبادة.

أما موقف مديرة اليونسكو المناهض للقرار فإنه يعد خروجا عن مقتضيات منصبها وهذا الموقف يفقدها الصلاحية لوظيفتها وربما إتخذت هذا الموقف لإنها توشك أن ترحل عن منصبها وأنها لن تتابع تنفيذ القرار ولذلك يحسن بالمؤتمر العام أن يعفيها من منصبا حتى قبل أيام من انتهاء ولايتها.

وأخيرا هذا القرار إذا تم اعتماده في المؤتمر العام فإنه سيكون حماية حاسمة للمسجد الأقصي والمدينة القديمة ويبقي بعد ذلك أن تتكاتف الدول العربية والإسلامية للتصدى لسياسة الأمر الواقع الإسرائيلية .

8

قضية القدس

وموقف المحكمة العليا الأمريكية

حسمت المحكمة العليا الأمريكية يوم ٨ يونيو ٢٠١٥ نزاعا قانونيا بين الكونجرس وادارة الرئيس اوباما استمر اكثر من سبعة أشهر حول مدى التزام الرئيس الأمريكى للموافقة على قيام القنصلية الأمريكية فى مدينة القدس الغربية بتنفيذ قانون الكونجرس الصادر عام ٢٠٠٢ والذى يطالب الادارة الأمريكية باعتبار القدس عاصمة ابدية ودائمة لإسرائيل ونقل مقر السفارة الأمريكية من تل ابيب الي القدس.

وينصب النزاع فى هذه القضية على أن أحد المواطنين الأمريكيين المتمتع بالجنسية الإسرائيلية ويقيم في القدس الغربية أراد ان يستخرج من القنصلية الأمريكية شهادة ميلاد لطفله المولود فى المدينة يثبت فيها أن محل الميلاد هو القدس بدولة إسرائيل. ومن الواضح أن هناك مسافة فى الواقع بين الرئيس وبين الكونجرس فيما يتعلق بمجال أدارة العلاقات الخارجية للولايات المتحدة . فلم يلزم الدستور المريكى الرئيس فى هذا المجال بمواقف الكونجرس وانما مال إلى اعتبار هذا المجال من الاختصاص المحجوز للرئيس الأمريكى بالتعاون والتشاور مع الكونجرس، وأن هذا التشاور والتعاون ومقداره يتوقف على العلاقة بين الطرفين وعلى المسألة موضوع التشاور. أما فى مجال المعاهدات الدولية اوجب الدستور على الرئيس أن يرجع إلى الكونجرس طلبا للموافقة والنصيحة، ومع ذلك فهذه مساحة مرنة هى الاخرى ويتوقف على شخصية الرئيس وتكوين الكونجرس الحزبى مدى غلبة الرئيس أو الكونجرس، وعند النزاع يرد الفصل فيه إلى المحكمة العليا الأمريكية المختصة أيضا بالمسائل الدستورية ليكون قرارها حاسما وفاصلا وملزما.

وإذا كان الكونجرس فى عام ٢٠٠٢ قد تشكل فى أغلبيته من الحزب الجمهورى الذى ينتمى إليه الرئيس بوش الأبن فى ذلك الوقت ، فإن الرئيس بوش رغم حماسه المعروف لإسرائيل أيد صدور قانون القدس ولكنه لم يطبقه وترك الموقف الأمريكى التقليدى على حاله ، وهو أن القدس أراضى محتلة وأن التسوية السياسية يجب أن

تقرر مصير المدينة ولا تعترف الحكومة الأمريكية بالادعاء الاسرائيلي، كما أراد الكونجرس، بالقدس كعاصمة دائمة وابدية لإسرائيل.

وترجع خلفية هذا الموضوع (الذى فصلناه فى كتابنا الصادر عن الهيئة العامة للكتاب عام٢٠٠٩ "حول المركز القانونى الدولى لمدينة القدس")، إلى عام ١٩٤٨ عندما اعترفت الولايات المتحدة باسرائيل بعد دقائق من اعلان حكومتها المؤقته مساء يوم ١٤ مايو ١٩٤٨ وقررت انشاء قنصلية عامة وسفاره فى تل ابيب وان تقدم خدماتها للأمريكيين فى القدس الغربية بعد احتلال اسرائيل لها فى اواخر عام ١٩٤٨. وظلت الولايات المتحدة تعتبر مدينة القدس ذات وضع دولى وفقا لقرار التقسيم ثم اكدت هذا الموقف على لسان مندوبها الدائم فى مجلس الأمن تشارلز يوست بعد احتلال اسرائيل لكل الأراضى الفلسطينية عقب أحداث يونيو ١٩٦٧ وكان هذا التصريح هو أهم تفسير لأحدى فقرات قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وأحد أهم الأعمال التحضيرية لهذا القرار والذى أكد أن القدس يجب أن تسوى بالمفاوضات وفقا للمبادئ الواردة فى ديباجة القرار وأهمها عدم جواز احتلال أراضى الغير بالقوة، وضرورة تسوية النزاع المترتب على حرب ١٩٦٧ فى هذا الاطار أى ان القدس الشرقية والغربية هى محل التفاوض وأن استيلاء إسرائيل على القدس الغربية ثم احتلالها للقدس الشرقية عام ١٩٦٧ لا يغير من الموقف الأمريكى من قضية القدس. أما الموقف الأكثر أهمية من جانب واشنطن فهو المتمثل فى قرار مجلس الأمن رقم ٤٧٨ الصادر بالاجماع من مجلس الأمن فى أغسطس ١٩٨٠. ذلك أن إسرائيل شعرت بالحرية التامة بعد اتفاق كامب دايفيد بأن تجنى الثمار والتحرك فى كل اتجاه فبدأت باستصدار قانون الكينسيت الاسرائيلى يعلن ضم القدس إلى إسرائيل واعتبارها عاصمة دائمة وابدية لها. ولما صدر هذا الموقف بعد عام أو يزيد على توسط الرئيس كارتر لابرام اتفاق السلام بين مصر وإسرائيل فكان هذا القانون الإسرائيلى يمثل اهانة بالغة للرئيس كارتر فقدمت واشنطن مشروع القرار إلى مجلس الأمن وضمنت صدوره بالاجماع.

واخيرا، يجب أن نميز بين موقف الحكومة الأمريكية الرسمى حول القدس وهو لم يتغير حتى الان ، وبين موقف الكونجرس فى هذا الموضوع، لأن موقف الحكومة الأمريكية لا يزال ينسجم مع قرارات مجلس الأمن فى أن القدس كلها أرض محتلة ولا تعترف واشنطن بأى مساس بهذا الموقف.وهو نفس موقف الاتحاد الاوروبي وكذلك الامم المتحدة . غير أن الدلالة الواضحة لحكم المحكمة العليا الأمريكية

تنحصر فى تأكيد سلطة الرئيس فى ادراة العلاقات الخارجية وفقا للدستور ولا علاقة لهذا الحكم بالموقف الأمريكى لقضية القدس.

أشارت الصحف الأمريكية إلى المبررات التى تضمنتها مذكرة الادارة الأمريكية أمام المحكمة العليا وأهمها المحافظة على حياد الولايات المتحدة فى الأزمة مما يسمح لها بالاستمرار فى الوساطة من أجل التسوية السياسية للنزاع، وهو دور لم تتوقف الولايات المتحدة فيه يوما. أما المبرر الثانى، فهو أن الاخلال بهذا الموقف عن طريق تطبيق قانون الكونجرس حول القدس يلحق ضررا بالولايات المتحدة لايمكن أصلاحه وبذلك دافع الرئيس عن سلطته فى مواجهة الكونجرس وليس عن موقف حكومته من قضية القدس.

واذا كان الموقف الامريكي الرسمي من القدس هو موقف الادارة وليس الكونجرس ، الا ان الادارة لم تنجح في وقف الاستيطان في القدس وكذلك المحكمة العليا الاسرائيلية ، وهو ما يعني ان الموقف الرسمي صار غطاءا لتاكل الوجود الفلسطيني في المدينة المقدسة . فواشنطن متمسكة بموقفها من القدس واسرائيل تضم ارض المدينة بالتهويد وطرد سكانها الفلسطينيين.

واذا كان الرئيس قد دافع عن سلطته ازاء الكونجرس في السياسة الخارجية، وعن موقفه في القدس حاليا غليس هناك ضمان لتغير موقف الادارة اذا انتهي السببان اللذان دفعا الادارة الي التمسك بهذا الموقف ورفضها تطبيق قانون القدس الذي اصدره الكونجرس عام ٢٠٠٢، ويتم التغير في الموقف الامريكي اذا شعرت واشنطن بان لعبة التسوية السياسية قد انتهت وهذا ما يبدو الان بعد ان اعلن نتانياهو ان حل الدولتين لم يعد واردا مما يعني انتهاء الدور الامريكي ولكن من المفيد التظاهر باستمرار رغبة واشنطن في السلام حتي يستمر التهويد تحت هذا الغطاء . من ناحية اخري ،فان الاضرار بالمصالح الامريكية لم يعد متصورا حيث ضمنت واشنطن مصالحها جبرا في العالم العربي ، خاصة مع ازدهار اسرائيل التي تحمي هذه المصالح.

مما سبق يجوز للفلسطينيين ان يطربوا لموقف اوباما ولكن لايجوز ان يبالغوا في الثناء عليه.الطريق مفتوح امام الادارة للاستجابة لقانون الكونجرس حول القدس في الوقت المناسب للادارة .

9

التداعيات القانونية والسياسية

لقانون الدولة اليهودية

أصدر الكينيست الإسرائيلى قانون الدولة اليهودية فى الأسبوع الثانى من يوليو ٢٠١٨ ومعلوم أن اليهود يخططون لهذه النهاية منذ مشروع الدولة اليهودية الذى قدمه هرتزل عام ١٨٩٧ وبالفعل طبق المشروع وفق البرنامج الزمنى وكانت الخطوة الأولى العملية هى قرار التقسيم الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ والذى قسم فلسطين بين اليهود والفلسطينيين حرص اليهود فى صياغة المشروع على النص على قيام دولة يهودية مقابل دولة عربية فى فلسطين ولم يكن ذلك ترفا لغويا كما لم يلحظ العرب بل لم يصدقوا ابعاد المشروع الصهيونى الذى احتشد له الغرب كله ولذلك لم يكن مفاجئاً ظهور أول تسمية لإسرائيل بهذا المعنى فى كلمة شارون فى قمة البحر الميت بين شارون وأبو مازن والملك حسين عام ٢٠٠٣ ولم يلتفت العرب إلى لفظ الدولة اليهودية الذى كان مقصودا ومحطة أساسية فى برنامج المشروع الصهيونى. وهكذا اعترفت مصر والأردن بإسرائيل عام ١٩٧٩ دون أن تدرك أنها تعترف بدولة لا حدود لها ولا حدود لطموحاتها ولذلك فإن إعلان إسرائيل دولة يهودية اليوم يبرر سحب الاعتراف بإسرائيل لو توفرت الارادة الحرة فى البلدين ولكن إسرائيل كعادتها تخلق الأوضاع ثم تظهر جزءا آخر من المشروع الصهيونى حتى تصل نهاية المشروع كما لم يدرك السادات قطعا أن زيارته للقدس هى التى فتحت الباب لانطلاق الآمال الصهيونية نحو اغتصاب كل فلسطين وتدمير مصر والمنطقة العربية وما كان له أن يدرك ذلك بحكم ثقافته وتكوينه شبه العسكرى وشبه المدنى وانغماسه فى الفهلوة المصرية دون علم حيث أوهم المصريين انه ضحك على اليهود وأنه ينتظر أنهار الخير تنساب على مصر.

ولذلك فإن صفقة القرن تقضى بإعلان الدولة اليهودية وغيرها من الخطوات التى تنفذ الآن بهدوء ويحسبها المراقب أنها أحداث متفرقة. وقد ألحت إسرائيل وواشنطن على الفلسطينيين منذ أكثر من عشر سنوات على قبول فكرة الدولة

اليهودية كشرط لاستئناف المفاوضات كما أنه من المضحك أن صفقة القرن تنطوى على مسرحية تبادل الأراضى بين مصر وإسرائيل وهى كلها أراضى مصرية فمثلث النقب مصرى وسيناء مصرية لأنه لم يكن هناك ببساطه شئ أسمه إسرائيل فالأرض أما أن تكون فلسطينية أو مصرية وكنت قد نشرت مقالة حول مذهب إسرائيل الذى لا يريد العرب أن يدركوه والذى تلخصه قصة القرد وبائع الجبن القرد حصل على كل الجبن دون أن يدفع شيئاً وهذا هو لب التفكير اليهودى الجينى واليهودى هنا ليس وصفاً عنصرياً ولا صفة دينية وإنما هى إشارة إلى كل الصهاينة فى إسرائيل وكلهم يهود ثم أن إسرائيل تقول أن اليهودية ليست مجرد دين وإنما قومية ولذلك نص قانون الدولة اليهودية على تأكيد الاعتراف بالقومية اليهودية وحدها فى إسرائيل وسوف نشرح الآار المترتبة على هذا القانون.

خلاصة القول أن القانون هو المرحلة قبل الأخيرة كما أنه لم يولد فى فراغ أو من فراغ وأن فكرته موجودة فى مشروع الدولة اليهودية منذ أكثر من قرن من الزمان وأن إسرائيل تخفى نواياها الحقيقية ثم تفرضها على أنها أمر واقع تحميه القوة.

ولكن هذا القانون الذى يعبر تعبيراً صحيحاً عن النظرية الصهيونية يقتصر فى هذه المرحلة على إسرائيل وفى مرحلة لاحقة وأخيرة ينطبق على كل فلسطين ويترتب على تطبيق هذا القانون عدم الاعتراف بوجود الفلسطينيين داخل إسرائيل والاستيلاء على منازلهم وأراضيهم ثم طردهم وفى الخطوة الأخيرة طرد كل الفلسطينيين من فلسطين بحيث تتطابق إسرائيل مع فلسطين وتصبح إسرائيل فلسطين هى الكومنولث اليهودى الذى تحدثوا عنه عندما أصدرت إسرائيل عام ١٩٥٠ قانون العودة وكشفت بذلك فى وقت مبكر عن حقيقتها التى لم يدركها العالم والعرب وهى أن فلسطين كانت لليهود وأن الفلسطينيين هم الذين استعمروها ثم جاء الانجليز فأطلقوا على أعمال العصابات الصهيونية ضد الفلسطينيين والانجليز مصطلح حركات التحرر الوطنى وصار قتلاهم شهداء يستعيدون أرض أجدادهم من المغتصبين لها كذلك كان واضحاً من بيان أباايبان مندوب الوكالة اليهودية فى الأمم المتحدة بعد التصويت على قرار التقسيم بأن القرار يشهد بأن اليهود كانوا فى

فلسطين ولا يهم المساحة المخصصة لهم كبداية فى القرار. أقول ذلك لكى أصحح صفحات التاريخ العربى الذى كتبه السفهاء ممن استجابوا لغرائزهم وحناجرهم واستغلقت عقلولهم.

يترتب على هذا القانون النتائج القانونية والسياسية الاتية:

أولاً: أن القانون يتناقض مع ماقرره قرار التقسيم الذى خصص لليهود حوالى ٥٤% من مساحة فلسطين فوصلت مساحة إسرائيل اليوم إلى أكثر من ٨٠% من مساحة فلسطين وهذا طبيعى ولذلك نلمح أن إسرائيل تؤكد فى بياناتها الرسمية على أن قرار التقسيم ليس شهادة ميلادها وإنما هو مرحلة تبنى عليها وعلى الجانب الآخر ظن العرب والفلسطينيون أن قبولهم بقرار التقسيم يشبع جموح إسرائيل التى لا ترتوى إلا بكل فلسطين وكل الأرض العربية ولذلك قبلوا قرار التقسيم قبلته مصر عام ١٩٦٧ بداية المأساة وقبله الفلسطينيون عام ١٩٨٨ كما أن أوسلو مثلها مثل صفقة السلام مع السادات قد بنيت على وهم كبير وساعدت على مضى المشروع فى طريقه.

ومعلوم أن قرار التقسيم قد تجاوزته إسرائيل فى البداية عندما حصلت على ٢٢% من أراضى فلسطين عام ١٩٦٧ إضافة إلي قرار التقسيم وسلم العرب بأن القرار ٢٤٢ يعنى ذلك دون أن تتحفظ مصر أو الأردن على هذا التفسير الإسرائيلى والأمريكى .

ثانياً: هذا القانون يتناقض مع شروط قبول إسرائيل فى الأمم المتحدة وهو القرار الذى أصدرته الجمعية العامة فى ٩ مايو ١٩٤٩ والذى وضع ثلاثة شروط يؤدى انتهاكها أو تخلفها إلى اسقاط عضورية إسرائيل فى الأمم المتحدة وأهم هذه الشروط احترام حقوق الأقليات غيراليهودية داخل إسرائيل وكذلك وضع دستور لإسرائيل ثم عدم الاعتراض على قيام دولة فلسطينية على الجزء المخصص للعرب ولكن المشكلة أن الدول العربية لم تلتفت إلى هذا الجانب القانونى عندما كان الصراع العسكرى المفروض علي العرب يشغلهم عن الدفاع عن أنفسهم ضد العدوان الإسرائيلى.

ثالثاً: أن هذا القانون يحول إسرائيل من دولة عادية إلى دولة عنصورية والعنصرية جريمة دولية بنص المعاهدة الخاصة بذلك عام ١٩٧٣ ولذلك سارعت إسرائيل وواشنطن إلى إلغاء قرار الجمعية العامة باعتبار الصهيونية حركة عنصرية وصارت الصهيونية من الفضائل السياسية بسبب الضعف العربى والإسلامى ويترتب على ذلك أن إسرائيل تفقد كل شروط العضوية فى الأمم المتحدة وهى خمسة منصوص عليها فى المادة الرابعة من ميثاق الأمم المتحدة وأهمها أن تكون دولة محبة للسلام وقادرة على خدمته والدولة العنصرية تهدد السلام الدولى وتركز على القيم الفاسدة فى المجتمع خصوصاً إذا كان كيان مثل إسرائيل تسلل إلى فلسطين ثم استأثر بالمكان دون أهله وسكانه ورفضت إسرائيل أن تقبل الفلسطينيين إلى جانبها فى جزء من أرضهم.

رابعاً: أن هذا القانون هو جزء من نظرية فلسطين كلها لليهود وأن إسرائيل تسترد أراضيها المحتلة من الفلسطينيين وأن الجرائم التى ترتكبها إسرائيل هو دفاع عن الأرض وأن الأراضى التى احتلتها ملك لها وأن كل قرارات الأمم المتحدة الخاصة بهذا الموضوع لا قيمة لها لأن إسرائيل تعمل وفق نظرية والمجتمع الدولى يعمل وفق نظرية أخرى ومادامت إسرائيل أقوى من المجتمع الدولى فهى إما أن تفرض نظريتها وسلوكها على المجتمع الدولى أو أنها تعامل كحالة خاصة لا يقاس عليها.

خامساً: أن الدول التى اعترفت بإسرائيل تستطيع أن تسحب إعترافها لأن إسرائيل فقدت مقومات الدولة التى يعترف بها.

سادساً: فى ظل هذا القانون من العبث الحديث عن حل يجمع بين إسرائيل والفلسطينيين على أرض فلسطين وأن إسرائيل فى ضوء نظريتها سوف تطرد الفلسطينيين من كل فلسطين.

سابعاً: أن إسرائيل تنتهك أحد قواعد القانون الدولى الهامة وهى أن الدولة لا تستطيع أن تتهرب من إلتزاماتها الدولية من خلال تشريعاتها الداخلية وهذا التشريع الداخلى ينسف مبادئ القانون الدولى مما يجعل فى هذه المرحلة السؤال ملحا هل

العالم مستعد فى مرحلة الفوضى التى يسقط فيها القانون الدولى وتسود فى علاقات الدول القوة وحدها لتصبح هى القانون.؟

ومن الطبيعى أن تماطل إسرائيل فى حل الدولتين ومن العبث الحديث من وجهة نظر إسرائيل عن دولة واحدة تجمع الفلسطينيين والإسرائيليين لأن إسرائيل تريد أن تنفرد بفلسطين اليهودية ولعل هذا القانون يقنع السلطة بأن التفاوض مع إسرائيل يعنى التسليم بإخراج الفلسطينيين من إسرائيل ثم اخلاء كل فلسطين من الفلسطينيين فهل يملك أبو مازن هذه الرخصة وأن يتحمل مسؤولية تسليم فلسطين لإسرائيل وهل هذه وظيفة رئيس السلطة وهل انتخبه الشعب وفوضه بذلك.؟

من الواضح أن هذا القانون مقدمة لإنهاء الوجود الفلسطينى كله فى فلسطين فى اطار صفقة القرن فيجب على الفلسطينيين جميعا أن يدافعوا عن وجودهم ويتركوا خلافاتهم وأن يبادروا إلى عقد جلسة طارئة لاجهزة منظمة التحرير لكى تعلن عددا من القرارات أهمها سحب الاعتراف بإسرائيل الذى قدمه عرفات قبيل توقيع اتفاق اوسلو عام ١٩٩٣ والسعى مع المجموعة العربية والجامعة العربية التى يشترك بعض أعضائها فى هذه المهزلة فى عقد جلسة طارئة للجمعية العامة لمراجعة عضوية إسرائيل وفرض عقوبات عليها مع العلم بأن هذا القانون محطة من محطات المشروع الصهيونى والمنطقة العربية بحكامها هى التى أغرت إسرائيل بالتقدم السريع فى مشروعها وعلى الشعوب العربية أن تدرك أن حكامها ليسوا على مستوى التحدى وانها سوف تدفع ثمناً باهظاً لصفقة ضياع فلسطين خاصة تلك الدول المجاورة لفلسطين مباشرة.

10

قضية القدس ومصير أوسلو

بعد ربع قرن

فى ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ وقع ياسر عرفات واسحاق رابين فى البيت الأبيض إعلان مبادئ سمى بإعلان أوسلو، حيث رتبت النرويج للمفاوضات، ولكن التوقيع تم فى البيت الأبيض ووقع عليه شهودا بيل كلينتون الرئيس الأمريكى والرئيس حسنى مبارك وملك الأردن الملك حسين وتحل هذا العام الذكرى الخامسة والعشرين لهذه المناسبة .

وقد أثار إعلان أوسلو الكثير من الشقاق والجدل بين فتح التى تفخر بأنها توصلت إلى هذا الاتفاق وبين حماس التى لا تعترف بجدوى المفاوضات وتؤمن بالمقاومة وهذا وضع أدى إلى الشقاق بينهما.

الخط الاساسى لإسرائيل هو أن المشروع الصهيونى يستهدف كل فلسطين ولكن على مراحل ولذلك قام الموقف الفلسطينى والعربى عموما من الصراع أو السلام مع إسرائيل مع تباين المفاهيم فى حالتى الصراع والسلام على أوهام شملت تاريخ القضية بل التاريخ العربى كله.

وفى الذكرى الخامسة والعشرين لإعلان المبادئ، يمكن بيان الأساطير القانونية والسياسية التى أحاطت بهذا الإعلان.

الأسطورة الأولى هى أن الإعلان وهو أول اتفاق بين منظمة التحرير وإسرائيل دليلا على اعتراف إسرائيل بالفلسطينيين. والصحيح هو أن إسرائيل اعترفت فقط بأن منظمة التحرير هى الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى أو وكيلا عن الشعب الذى لم تعترف به وتعتبره محتلا لأراضى اليهود التى تقول إسرائيل أنها تستردها. هذا الاعتراف هو تأكيد لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٤ وكان يقصد به كف يد الأردن عن القدس والضفة وهذا الاعتراف جنت إسرائيل منه ثلاثة جوائز:

الأولى أنها حصلت على اعتراف المنظمة بإسرائيل دون شروط والثانية أنها تهربت من الاعتراف بحق تقرير المصير للفلسطينيين والثالثة أنها أبعدت الأردن من المعادلة ولذلك سعت إسرائيل إلى إضعاف منظمة التحرير وتوازى ذلك مع ظهور السلطة التى حلت محل المنظمة.

الأسطورة الثانية هى أن إعلان أوسلو خطوة فى سبيل التزام إسرائيل بالتسوية السياسية وأنه إعلان مبادئ وتجرى على أساسها المفاوضات والصحيح أن الإعلان كان أهم محطات المشروع الصهيونى كما قال رابين وبيريز فى مذكراتهما عن الاتفاق. واتساقا مع هذه الأسطورة اعتبر عرفات أن الإعلان هو مكافأة الانتفاضة الأولى عام ١٩٧٨ التى كادت تتبخر وأنه صار للفلسطينيين كيان ووفد مستقل وليس ضمن الوفد الأردنى فى مفاوضات مدريد ١٩٩١ وأوسلو. ثم أن عرفات جاء إلى الضفة من المنفى فصار فى المنطقة وكأنه يقول خذ وطالب، ولكن إسرائيل أتخذت عرفات رهينة حتى قضت عليه.

الأسطورة الثالثة هى أن اتفاق أوسلو هو أساس قيام السلطة. والصحيح أن الاتفاق قد أسس للسلطة وأصبح وجودها ضروريا تجاوز الاتفاق. فالسلطة الفلسطينية هى إدارة منتخبة ضرورية للأراضى الفلسطينية.فإذا كان الاتفاق هو الذي فتح الباب لتشكيل السلطة إلا أننا نري أن السلطة انفصلت عن الاتفاق وأنه تم بين إسرائيل ومنظمة التحرير والمنظمة هي التي تتفاوض مع إسرائيل، ولايرتبط مصير الاتفاق بمصير السلطة ، فالسلطة مستمرة وهي كيان إداري لسطيني ليست موضع مساومة بين إسرائيل والسلطة التي تنفرد منظمة التحرير بتقرير مصيرها.

الأسطورة الرابعة هى أن الاتفاق إدارى بينما المعاهدة مفهوم سياسى وهذا تخليط لأن الاتفاق وما يشبهه هو معاهدة بين أشخاص القانون الدولى والمنظمة كانت تتمتع بوضع قانونى متميز ومن حقها إبرام المعاهدة والاتفاقات وما شابها ولذلك فإن النعى على أن أوسلو اتفاق وليس معاهدة غير صحيح ويكفى مراجعة المادة الأولى من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لتصحيح هذا الفهم.

الأسطورة الخامسة أن أوسلو انقضت بانقضاء مرحلة المفاوضات النهائية وهي المرحلة الانتقالية من ١٩٩٤ حتي ١٩٩٩ أى أن تدور المفاوضات على أساس إعلان أوسلو حول خمسة موضوعات من بينها القدس أى أن أوسلو تفترض حل الدولتين . والصحيح أن أوسلو انتهت عمليا بتخلى إسرائيل عن حل الدولتين بقانون الدولة اليهودية عام ٢٠١٨، وكذلك باعتراف واشنطن راعية أوسلو بأن القدس كلها عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية إليها. والحق أن أوسلو انتهت منذ خطاب الضمانات الأمريكى الذى سلمه بوش إلى شارون يوم ١٤ أبريل ٢٠٠٤ فى آخر زيارة لشارون لواشنطن وهذا الخطاب هو تكريس لموقف الكونجرس ١٩٩٥، ٢٠٠٢ من القدس وأسس التعامل مع القضية حيث اعترف بأن ما تقرره إسرائيل هو التسوية فقلب الموقف الأمريكى رأساً على عقب ولذلك فإن قرار الجانب الفلسطينى بالترويج بإلغاء أوسلو لا يقوم على أساس قانونى خاصة بعد أن اعتبرت إسرائيل أن مجرد إجراء المفاوضات مع عباس يجب أن يقابله تنازلات فلسطينية.

الأسطورة السادسة أن إسرائيل ملتزمة بأوسلو والصحيح أن إسرائيل لم تذكر أوسلو منذ إبرامها فى أى سياق وسلوكها يناقض أوسلو فى الواقع، وأنها أبرمتها لكي تخفي مشروعها الحقيقي وتكون محطة مدروسة لمشروعها بعد أن ضيقت الخناق علي عرفات ثم أن الجانب الفلسطيني ترجم أوسلو الي العربية بشكل لايطابق النصين العبري والانجليزي لكي يسوقها داخليا وعربيا(كتابنا الاطار القانوني لاعلان المباديء في أوسلو- الأهرام الاقتصادي اول ديسمبر ١٩٩٣).

الأسطورة السابعة أن أوسلو يجب إلغاؤها من جانب السلطة حتى تتم المصالحة مع حماس. والصحيح أن التنسيق الأمنى بين السلطة وإسرائيل ضد المقاومة الحالي ليس أساسه أوسلو وإنما شعور السلطة بأن عدوها الحقيقى هو حماس وليس إسرائيل، وإلا لماذا يفرض عباس عقوبات على غزة ولم يطالب يوما برفع الحظر عن غزة مع مصر وإسرائيل. كان يقصد بالتنسيق الأمنى فى أوسلو بين إسرائيل والسلطة هو التركيز على ابعاد المقاومة من المسار السلمى وصارت السلطة تحل محل إسرائيل فى قمع المقاومة وبذلك تحقق هدفين: الأول القرب من إسرائيل تحت ستار الالتزام بأوسلو والثانى إضعاف حماس والمقاومة مما يقلل من شعبيتها فى الانتخابات.

الأسطورة الثامنة أن أوسلو تمنع إحياء منظمة التحرير. الصحيح أن المفاوضات مع إسرائيل خاصة الوضع النهائى يجب أن تقوم بها المنظمة وليس السلطة، ولكن إحياء المنظمة يدخل فيها الفصائل مما ينزع سلطة اتخاذ القرار من رئيس السلطة رغم أنه هو فى نفس الوقت رئيس للمنظمة.

الأسطورة التاسعة هى أن اعتراف المنظمة بإسرائيل لايمكن الرجوع فيه والصحيح أن هذا الاعتراف كان هدفه إظهار حسن النية فى التسوية من الجانب الفلسطينى وعربونا لتشجيع إسرائيل على المضى فى طريق التسوية، ولذلك يسقط هذا الاعتراف بمجرد تخلى إسرائيل عن التسوية. فهل سقوط الاعتراف يكفى أم لابد من سحبه؟

لا فرق بين السقوط والسحب سوى أن سحب الاعتراف عمل سياسى ونفسى وإعلامى، بل إن إسرائيل تسعى لارغام عباس على الاعتراف بالدولة اليهودية وهذا مستوى مختلف عن الاعتراف السابق بإسرائيل.

الأسطورة العاشرة أوسلو والدولة الفلسطينية:

كان الاندفاع الفلسطيني نحو الأمم المتحدة للاعتراف بفلسطين كدولة كاملة العناصر ردا علي تقاعس إسرائيل عن المضي بأوسلوالتي كان يفترض أن تؤدي إلي إعلان الدولة بالاتفاق الناجم عن المفاوضات. ولكن الجمعية العامة اعترت مرتين بفلسطين كدولة دون أن تحدد حدودها مثل إسراءيل هل تصلح حدود قرار التقسيم أم الحدود المتفق عليها بالمفاوضات؟ لاتعترف إسرائيل بأي منهما لأنها تطمع في كل فلسطين.

الأسطورة الحادية عشرة هى أن الاعتراف الفلسطينى بإسرائيل تحصيل حاصل. والصحيح أن الاعتراف استغلته إسرائيل وكان أكبر أخطاء الجانب الفلسطيني وهي خطوة ترتبت علي كامب دافيد التي أطلقت فيها يد إسرائيل والاعتراف المرتبط بأوسلو كان وظيفيامحفزا ولايجوز فصله عن سياقه .ومعلوم أن مسألة الاعتراف بالغة الحساسية لإسرائيل وكان يفترض أن يبرم اتفاق يحدد الوضع النهائي بالمفاوضات ويتبعه الاعتراف النهائي بإسرائيل ولكن إسرائيل كانت تضمر عكس ذلك تماما.

11

نقل السفارة الأمريكية إلى القدس

والدور الأمريكى فى أزمة القانون الدولى

فى إبريل ٢٠١٨ وفى مناسبة الذكرى السبعين من قيام إسرائيل قرر الرئيس ترامب تعيل قرار الكونجرس بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية من تل أبيب للقدس.

وكان الكنجرس الأمريكى قد أصدر قانونا بهذا المعنى عام ١٩٩٥ أى بعد عامين فقط من توقيع اتفاق أوسلو فى البيت الأبيض وفى عام ٢٠٠٢ أكد الكنجرس هذا المعنى وألزم الادارة الأمريكية بأن تطبق قرار الاعتراف وقرار نقل السفارة وفى نفس الوقت تضع عنوانا لسياساتها فى فلسطين وهو البحث عن السلام وفقاً لدولتين. فقد تطور الموقف الأمريكى للقدس عبرا العقود الخمسة الأخيرة حيث أكد المندوب الأمريكى فى الأمم المتحدة عام ١٩٦٧ على أن كلمة القدس فى القرار ٢٤٢ تعنى القدس فى قرار التقسيم ثم فى عام ١٩٦٨ أكد مجلس الأمن نفس الموقف فى مواجهة الحملة الإسرائيلية المسعورة لتهويد القدس الشرقية بعد احتلالها وفى اغسطس ١٩٧٨ وبعد زيارة السادات للقدس بعام تقريبا استغلت إسرائيل الزيارة والتقارب المصرى المجانى معها وبعد معاهدة السلام واتفاق كامب دايفيد فى سبتمبر ١٩٧٨ ومارس ١٩٧٩ بدأ التملص الإسرائيلى من الموقف فى القدس حيث أقدم الكينيست الإسرائيلى على إصدار قانون بضم القدس إلى إسرائيل وكانت إسرائل قد استولت بالقوة على غرب القدس عام ١٩٤٩.

وهكذا ظل الموقف الأمريكى ثابتاً وتجلى بشكل خاص فى الجهد الأمريكى الذى أثمر فى قرار مجلس الأمن ٤٧٨ رغم أن واشنطن امتنعت عن التصويت تحقيقاً للتوازن السياسى والقانونى للموقف الأمريكى.

وقد وقفت واشنطن بالمرصاد التى خالفت القرار ودعمت الأمين العام فى ضرورة احترام هذا القرار.

تحاول إسرائيل منذ ذلك الوقت أن تقدم القانون الدولى بشكل مغلوط فتقول أن من حق الدولة أن تختار المكان الذى يصلح عاصمة لها وأن تجبر البعثات الدبلوماسية على التواجد فى هذا المكان ولكن تغفل إسرائيل أن القدس ليست خالصة لها وأنها لا تسطيع أن ترغم الدول على مخالفة القانون الدولى والقفز على قرارات مجلس الأمن.

ولاشك أن قرار الاعتراف الأمريكى بالقدس عاصمة لإسرائيل وقرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس من تل أبيب هو استمرار لاهدار القانون الدولى من جانب الحكومة الأمريكية فهذا القرار ينتهك قرار التقسيم كما ينتهك كل قرارات مجلس الأمن الخاصة بوضع القدس فضلا عن أنه يدعم إسرئيل فى استهاناتها بقرارت الأمم المتحدة. وبدلا من أن تكون واشنطن راعياً للقانون الدولى فى هذه المسألة فهى تشجع الدول على انتهاك القانون الدولى وقرارات الأمم المتحدة وتتحدى المجتمع الدولى كله حيث وقفت فى مجلس الأمن تعترض على ١٤ دولة تدافع عن قرارات مجلس الأمن ضد القرار الأمريكى ولكن الجمعية العامة أدانت بأغلبية كبيرة القرار الأمريكى وكانت النتيجة أن الولايات المتحدة زعمت أنها تبحث عن صيغة جديدة للسلام الذى يحقق المشروع الصهيونى كاملا ويطرد الفلسطينيين من أراضيهم بل أن واشنطن هددت رئيس السلطة الذى قرر مقاضاة المجرمين الإسرائيليين أمام المحكمة الجنائية الدولية كما هددت القضاه أنفسهم بسبب

جساسيتها من القضاء الدولى الجنائى. وفى نفس لوقت قررت واشنطن وقف مساهمتها المالية فى منظمة الانروا حتى تجبر الفلسطينيين اللاجئين على الاستقرار فى البلاد العربية وتجهض حق العودة .

وأخيراً فى أن واشنطن تتبنى صفقة القرن التى تقييم إسرائيل الكبرى على كل فلسطين.